الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد اكلى محند اولحاج

– البـــويرة –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير

Ministry of Higher Educationet

the scientific research

Université Akli Mohand Oulhadj Bouira

Tasdawit Akli Muhend Ulhag- Tubirett-

Faculty of Economics,

commercial and management sciences

التخصص : إدارة مالية

أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان-

[2017/2015]

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر -2-

إعداد الطالبة:

بلـــقسام نـــدى

تحت إشراف الدكتور:

قنـــــور عـــــادل

لـــجنة المـــــناقشة:

إسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
الأستاذة . طالي خيرة	جامعة البويرة	رئيسة
الدكتورة . مرماط نبيلة	جامعة البويرة	مناقشة
الدكتور. قنور عادل	جامعة البويرة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2019/2018

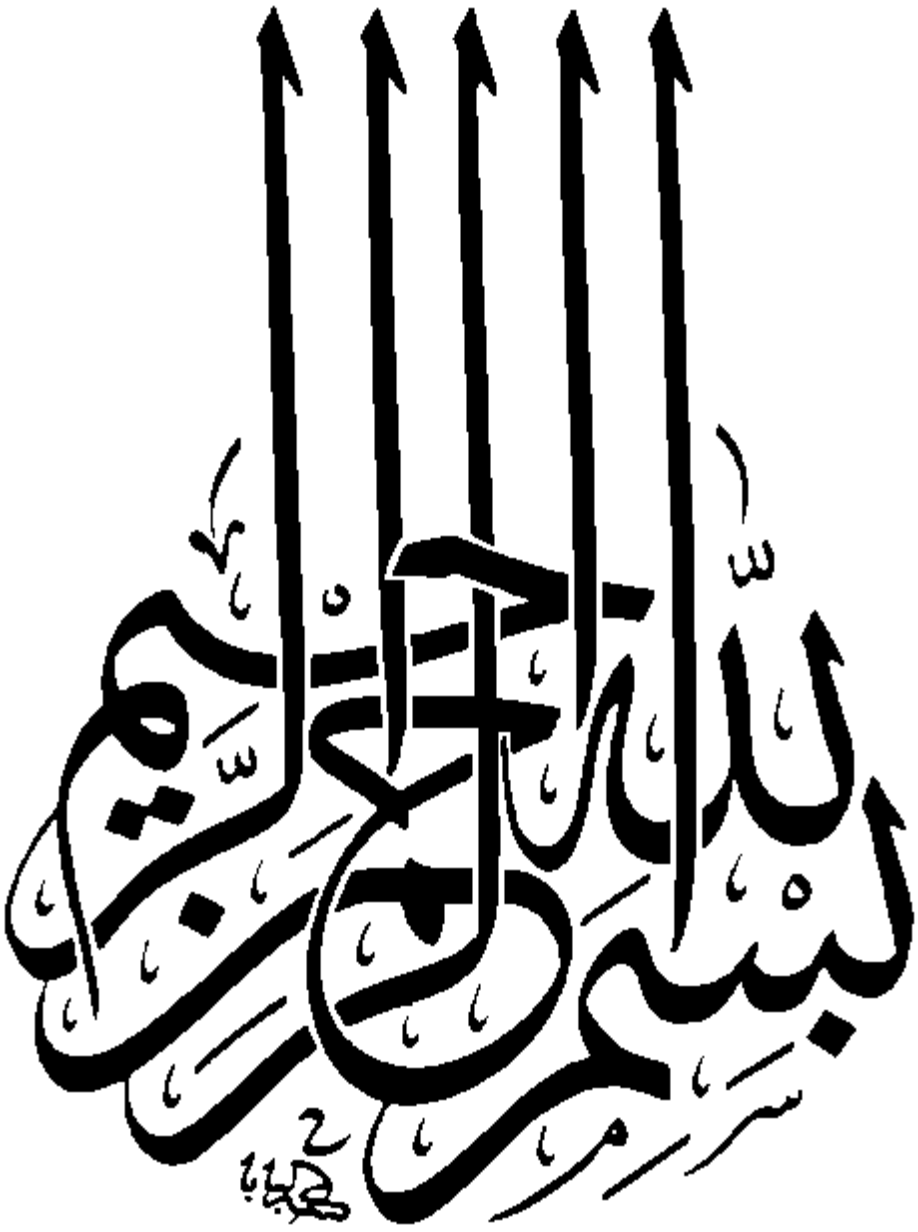
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نحمد الله و نشكره على توفيقه لنا في إنجاز

هذا العمل المتواضع،

كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير

للأستاذ الفاضل "**قنور عادل** " على جهوده المبذولة

و توجيهاته طيلة إنجاز هذا العمل،

و على وقته الثمين الذي أفنا في متابعتنا و توجيهنا.

فجزاه الله خيراً

كما لا يفوتنا أن نشكر جميع الأساتذة على جهودهم

و على ما قدموه لنا من نصائح قيمة طيلة فترة الدراسة.

و شكراً

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الأسرة العزيزة والغالية

إلى الأم الحنون "صليحة" التي غمرتني بالعطف واللطف وأبي "علي"

الذي غرس في المثابرة وحب العلم أطال الله في عمرهما

وألبسهما لباس الصحة والعافية وأهديه إلى جميع أفراد أسرتي

إلى أختي الفاضلة "حليمة" و خطيبها "سمير"

وإلى أخوتي الأعزاء " محمد ، أحمد ، فؤاد ، زكرياء"

الذين وثق بي وكانوا قدوتي

و إلى زوجاتي إخوتي و إلى كتاكيت الأسرة " ميمي " " ميرو"

و إلى جدي وجدتي و خالتي الصغيرة "وسام" و جميع عائلة بلقسام صغيرا و كبيرها

دون أن أنسى أساتذتي الكرام في كل طور وزمان

إلى المربين والمعلمين لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

و إلى كل صديقات دربي في الدراسة

"نادية، زوبيدة، بسمة، هدى.ب، هدى .ق، سمية ،

و جميع قسم ماستر 2 إدارة مالية"

الطالبة: بلقسام نـدى

الملخص

بالعربية:

يواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عديدة و لم تغب المعلومات المالية عن العالم بل في تسابق دائم التي برزت أهيمتها في إنتاج المعلومات المحاسبية و القوائم المالية المختلفة لأن هذه الأخيرة تعد ركيزة للمستخدمين لتقييم الأداء، و دراسة أثر جودة المعلومات المالية في تقييم المالي للمؤسسة إذ يتوجب عليها أن تتصف بالصحة و الدقة عند إستخدامها.

حيث تم إسقاط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات الإقتصادية المتمثلة في مؤسسة الإسمنت سور الغزلان بالبويرة، و توصلت إلى أن العلاقة بين جودة المعلومات و تقييم الأداء المالي للمؤسسة و من اجل فهم تلك المعلومات التي تم تقديمها في شكل قوائم مالية و إستخدامها بشكل صحيح حيث يلجا المستخدمين إلى عملية تقيم الأداء المالي من نسب مالية و مؤشرات توازن مالي التي تساعد في عملية إعادة النظر في التجديد.

بالفرنسية :

Les institutions économiques sont confrontées à de nombreuses confrontations résultant de l'évolution rapide et profonde du monde dans de nombreux domaines: l'information financière mondiale n'a pas disparu, mais dans une course constante à la production d'informations comptables et de divers états financiers, ce dernier étant un pilier permettant aux utilisateurs d'évaluer les performances. Étudiez l'impact de la qualité de l'information financière sur l'évaluation financière de l'institution, qui doit être caractérisée par sa santé et sa précision lors de son utilisation.

L'étude a conclu que la relation entre la qualité de l'information et l'évaluation de la performance financière de l'institution et afin de comprendre l'information présentée sous la forme d'états financiers et son utilisation correcte lorsque les utilisateurs Processus d'évaluation de la performance financière de ratios financiers et d'indicateurs d'équilibre financier facilitant l'évaluation de la performance financière de l'institution.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
– الشكر	
– الإهداء	
– الملخص	**I**
– قائمة المحتويات	**II**
– قائمة الجداول	**IV**
– قائمة الأشكال	**V**
– قائمة الملاحق	**VI**
– مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية	
– تمهيد	**2**
– المبحث الأول : مفهوم المعلومات المالية	**3**
المطلب الأول : ماهية البيانات	**3**
المطلب الثاني: ماهية المعلومات	**7**
المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية	**12**
– المبحث الثاني :مفهوم نظم المعلومات	**14**
المطلب الأول:ماهية النظام	**14**
المطلب الثاني: تعريف خصائص، و أنواع نظم المعلومات	**18**
المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لنظم المعلومات	**20**
– المبحث الثالث: مفهوم جودة المعلومات	**21**
المطلب الأول: تعريف و قياس جودة المعلومات المالية	**21**
المطلب الثاني: أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومات المالية	**22**
المطلب الثالث: المحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية	**22**
– خلاصة الفصل الأول	**24**
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم و المؤشرات المالية	
– تمهيد	**26**
المبحث الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النظام المالي المحاسبي	**27**
المطلب الأول: شكل الميزانية و تصنيف عناصرها	**27**

المطلب الثاني: تصنيف و عرض البيانات في جدول حسابات النتائج	**32**
المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SCF	**36**
المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي	**37**
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	**37**
المطلب الثاني: الخطوات الأساسية و المجلات العامة لعملية تقييم الأداء	**39**
المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي	**40**
المبحث الثالث: إستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**42**
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية	**42**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات النسب المالية	**43**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**49**
– خلاصة الفصل الثاني	**54**
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان بالبويرة	
– تمهيد	**56**
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت سور الغزلان بالبويرة	**57**
المطلب الأول : نشأة المؤسسة و تطورها	**57**
المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي	**57**
المطلب الثالث: أهداف شركة الإسمنت و مراحل عملية إنتاجها	**62**
المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم أداء مؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة (2017/2015)	**63**
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة (2017/2015)	**63**
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية	**69**
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي	**74**
– خلاصة الفصل الثالث	**79**
– الخاتمة	**81**
–المراجع و المصادر	
– الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية جانب أصول الميزانية	30
02	الشكل القانوني للميزانية جانب خصوم	31
03	حسابات النتائج حسب الطبيعة	33
04	حسابات النتائج حسب الوظيفة	34
05	مقارنة القوائم المالية بين SCF و PCN (الميزانية)	35
06	مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF (جدول حسابات النتائج)	36
07	الميزانية المالية	43
08	الميزانية المالية المختصرة	43
09	جانب الأصول الميزانية المحاسبية مؤسسة الإسمنت سور الغزلان (2015-2017)	46
10	جانب الخصوم للميزانية المحاسبية مؤسسة الإسمنت سور الغزلان (2015-2017)	66
11	جدول حسابات النتائج مؤسسة الإسمنت سور الغزلان للفترة(2016-2017)	67
12	الميزانية المالية المختصرة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان جانب الأصول للفترة (2015-2017)	68
13	الميزانية المالية المختصرة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان جانب الخصوم للفترة (2015-2017)	69
14	بعض نسب الهيكلة المالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة(2015-2017)	69
15	نسب السيولة لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة (2015-2017)	70
16	نسب هيكلة الأصول	72
17	نسب المردودية الإقتصادية للفترة (2015-2017)	72
18	المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) و المالية للقترة (2015-2017)	73
19	القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	73
20	نسبة القيمة و ربحية الإستغلال (المضافة)	74
21	رأس المال العامل الدائم	75
22	رأس المال العامل الإجمالي (الصافي)	75
23	حساب رأس المال العامل الخاص	76
24	حساب الإحتياج في رأس المال العامل	77
25	حساب الخزينة T	78

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	مفهوم معالجة البيانات	6
02	دورة حياة البيانات	7
03	العلاقة بين البيانات و المعلومات	11
04	المدخلات المنتظمة	16
05	المدخلات العشوائية	16
06	الحالات التغذية الراجعة	16
07	الحالات المختلفة لرأس المال	51
08	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة	61

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	قائمة الملاحق
01	ميزانية الأصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2015
02	ميزانية الأصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2016
03	ميزانية الأصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2017
04	ميزانية الخصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2015
05	ميزانية الخصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2016
06	ميزانية الخصول لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2017
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2015
08	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2016
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة لسنة 2017

مقدمة

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع و عميق في عدة مجالات سواءا إقتصادية اساسية إجتماعية أو تكنولوجية تنعكس بشكل أو بأخر على هذه الأخيرة و تجعلها تسعى لاتخاذ مكانة في السوق لتحسين أدائها و وضعيتها التنافسية و ذلك في ظل الإنتاج نحو العالم لخارجي، حيث تعمل المؤسسة جاهدة لتحقيق عدة أهداف مسيطرة و من أهمها تحقيق أكبر عائد ممكن و ضمان استمرارها و استقرارها و بقائها، في مجال نشاطها و ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذا التنبؤ الدقيق بما سيحدث مستقبلا من تغيرات لوضع الخطط و الحلول اللازمة و المناسبة لمواجهتها، كما يجب تحديد التغيرات الناجمة من الخطط و الأهداف و ذلك بتقييم أهدافها الفعلية.

تتكون المؤسسة الإقتصادية من عدة نظم تعمل في تناسق تام و ذلك من خلال ضمان فعالية كافة العمليات و الأنشطة و السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة، و تزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت و بالشكل المناسبين لتقييم أداء مؤسسة بطريقة صحيحة و ملائمة و من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

إن مستخدمي المعلومات المالية لديهم إنشغالات كثيرة لا تكمن في سهولة الحصول عليها و حسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومة التي يحصلون عليها، و ذلك من خلال توفرها على خاصيتين هما الملائمة و الموثوقة من اجل الوصول إلى نتيجة تقييم عالية و موثوقة.

من خلال منهج الإصلاح في النظام المحاسبي الذي إنتهجته الجزائر من بين البلدان خلال إنتقال من القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي (PCN) إلى القوائم المالية حسب النظام المحاسبي الجديد (SCF) و هذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من إنتاج قوائم مالية و معلومات مالية مميزة و ذات جودة عالية و ذلك من خلال توفير الأحكام و ضبط الممارسات.

و بما أن الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات فإن تقييمه يحتل مكانة بالغة الأهمية في الدراسات و الأبحاث المحاسبية للمؤسسة لناه تساعده على الرقابة الجيدة من أجل التحقق من بلوغها إلى الأهداف المراد تحقيقها فن المؤسسة تشخص وضعيتها المالية و هذا بمعاينة المردودية.

إنطلاقا من أهمية المعلومة المالية و جودتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي الأسس التي تبنى عليها المعلومات المالية وجودتها و نظم المعلومات؟

2) فيما تفيد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة؟

3) ما هي معايير قياس جودة المعلومات و فيما تتجلى؟

الفرضيات:

1) تعتبر جودة المعلومات المالية أساس في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، فهي ناتجة عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات.

2) إن الدقة أي درجة الثقة التي تتصف بها المعلومات تعد من معايير قياس جودة المعلومات المالية.

3) إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة هو ضمان بقاءها و إستمرارها ضروري لاعزيزه أو تصوبيه.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها:

أسباب موضوعية:

- ✓ محاولة التعرف على نظام المعلومات و المعلومة المالية بصورة أوضح.
- ✓ مدى أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة.
- ✓ الإهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في تقييم الأداء المالي.

أسباب ذاتية:

الرغبة الشخصية في معرفة هذه الدراسة و توسع المعارف في مجال تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

شعوري بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي إكتسبتها المعلومات.

الوقوف بصورة أوضح على بعض المفاهيم التي تطرقنا إليها خلال دراستنا لموضوع المحاسبة بصورة عامة..

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في معرفة الأداء المالي في المؤسسة و كيفية تقييمه إعتمادا على جودة المعلومات المالية و معرفة النتائج المتحصل عليها مقارنة مع النتائج السابقة جراء جودة المعلومات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ محاولة فهم الأداء المالي و أهميته؛
- ✓ معرفة التغيرات و الإنحرافات الواقعة في نشاط المؤسسة؛
- ✓ إقتناع المؤسسات بأهمية المعلومات المالية و جودتها؛
- ✓ معرفة كيفية تأثير المعلومات المالية على الأداء المالي؛
- ✓ إثبات إن عملية تقييم الأداء المالي هو أحسن طريقة للتأكد من جودة المعلومة الآلية.

منهج البحث:

لبلوغ أهداف البحث السابقة و للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث عن صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة يتم الإعتماد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة حيث من الجانب الوصفي عند إستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيانات و المعلومات و نظم المعلومات و المعلومات المالية و جودتها و الأداء المالي و تقييمه , و الجانب التحليلي عند دراسة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي و تحليله الوضعية المالية للمؤسسة

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا المكانية على مستوى مؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة، كما إمتدت الدراسة بجانبها النظري و التطبيقي بحدود زمنية من شهر جانفي إلى أواخر شهر ماي.

أدوات البحث:

إعتمادنا في دراستنا هذه على:

- ✓ الكتب المتخصصة في محل البحث: " كتب المالية و الإدارة المالية"؛
- ✓ الأطروحات و الرسائل الجامعية؛
- ✓ التقارير والملتقيات و المحاضرات و الجرائد الرسمية؛
- ✓ موقع الأنترنت.

الدراسات السابقة:

- ✓ هناك عدد كبير من الدراسات في هذا الميدان و إن كانت طريقة التطرق لهذا الموضوع قد تمت في الغالب من زوايا مختلفة: و منها نذكر على سبيل المثال:

أ-"خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات" "دراسة حالة مؤسسة إقتصادية"، و هي رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة من إعداد الطالب: ناصر محمد علي المجهلي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حاج لخضر باتنة، سنة 2009، حيث تتمحور إشكالية البحث حول القرار؟

حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول : الفصل الأول بعنوان المعلومات المحاسبية و خصائصها النوعية، وجاء الفصل الثاني بعنوان: التقارير المالية و فعاليتها في عملية إتخاذ القرارات، و أخيرا الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لتحليل و إختبار فرضيات الدراسة و لقد أبرز الباحث و بصورة جلية دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار مبرزا الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية.

ب- "دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة إقتصادية" و دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة في المحاسبة،رسالة ماجستير (غير منشورة) من إعداد الطلبة بزقراري حياة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة ،سنة 2010-2011، حيث تتمحور إشكالية البحث حول دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي المؤسسة الإقتصادية ؟ حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للأداء المالي، و جاء الفصل الثاني بعنوان المعلومات المحاسبية و تقييم الأداء المالي، و أخيرا الفصل الأخير إستخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة

لتحليل و إختبار فرضيات الدراسة و لقد أبرز الباحث و بصورة واضحة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

خطة و هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية و كذا التساؤلات الفرعية المطروحة، فقد تم تقييم البحث إلى مقدمة عامة، ثلاث فصول و خاتمة عامة، تضمنت المقدمة العناصر المنهجية، العلمية، و التي تتمثل في الإشكالية، الفرضيات، أهمية البحث أهداف البحث، منهج البحث ثم تصنيف الفصول إلى فصلين نظريين و فصل تطبيق.

الفصل الأول يشمل الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية و ذلك من خلال ثلاث مباحث يستعرض الأول مفهوم المعلومات المالية من خلال ماهية البيانات، ماهية المعلومات، ماهية المعلومات المالية، و المبحث الثاني يتناول مفهوم نظم المعلومات من خلال ماهية النظام، تعريف، خصائص، أنواع النظام المعلومات، الوظائف الأساسية لنظم المعلومات و المبحث الثالث يدرس مفهوم جودة المعلومات المالية من خلال تعريف و قياس جودة المعلومات، أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومات المالية,المحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية.

اما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و استخدام المؤشرات المالية من خلال ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال شكل الميزانية و تصنيف عناصرها، تصنيف و عرض البيانات في جدول حسابات النتائج، مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SNF ، و المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي من خلال ماهية تقييم الأداء، الخطوات الأساسية و المجالات العامة لعملية تقييم الأداء، ماهية تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثالث استخدام المؤشرات المالية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة خصم إعداد الميزانية المالية، التحليل بواسطة النسب المالية، التحليل بواسطة التحليل بواسطة المؤشرات التوازن المالي

ثم **الفصل الثالث** يمثل الدراسة الميدانية فقد حاولنا خلال هذا الفصل ربط الدراسة النظرية بالواقع، بالتطرق لدراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بالبويرة، في المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بالبويرة و كذلك خصصنا المبحث الثاني للمحتوى المعلومات للقوائم المالية و تقييم المالي لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (2015-2017) يعرض القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان ل (2015-2017)، تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية، تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي و شخصنا حالة المؤسسة.

و الخاتمة تضمنت نتائج الدراسة التي تشكل في مجملها إختبار فرضيات و إجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمد في مقدمة البحث .

صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع المتخصصة في جودة المعلومات المالية و المعلومات المالية.
- ✓ تشعب الموضوع و تعدد متغيراته إذ يحتوي على جودة المعلومات و تقييم الأداء و غيرها.
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات اللازمة و الملاحق اللازمة من المؤسسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للمعلومات المالية

تمهيد

تمثل المعلومات الركيزة الأساسية لصنع و اتخاذ القرار في المؤسسة ،وهي عنصرا هاما يلعب دور في تحديد الكفاءة و الفعالية للمؤسسة الاقتصادية ، فأصبح على المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في اداء مهامهم الادارية ،بمختلف مستوياتها، والمعلومة المالية اهمية كبيرة على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة ، ف هي تخدم المسيرين داخل المؤسسة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة ، اما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لعا علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين بالمعلومات اللازمة للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة ، لذلك اتجهت المؤسسات الى بناء انظمة معلومات من اجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضروري ة لإدارة المؤسسة وذلك لضمان وصول معلومات موثقة و صحيحة يحقق مصالح المؤسسة .

و بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى ما يلي :

- **المبحث الأول** : ماهية المعلومات المالية .
- **المبحث الثاني** : مفهوم نظم المعلومات.
- **المبحث الثالث** : مفهوم جودة المعلومات

المبحث الأول : مفهوم المعلومات المالية

تعتبر المعلومة عنصر رئيسي لصنع القرارات الادارية في المؤسسة حيث يمكن استخدامها كأداة حكم على سلوك الفرد في المجتمع، و المعلومة في اغلب الاوقات تكون بمثابة بيانات في الأصل تخضع وفق منهج محدد إلى معالجتها و يشير مصطلح المعلومة الى الحقائق و الاحداث و العمليات المتبادلة في الحياة العامة فالإنسان يحصل على المعلومات سواءا من شخص معين او من وسائل الاعلام او من تلك المعلومات .

المطلب الاول : ماهية البيانات

أولا: تعريف البيانات

هناك عدة تعاريف للبيانات اهمها :

"عبارة عن مجموعة من الحقائق غير منظمة في شكل ارقام او كلمات او رموز لا علاقة بين بعضهما البعض اي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها "[1]. البيانات هي : "المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات"[2].

"جمع كلمة بيان أي ما يبين به الشيء من الدلالة و غيرها و يقصد بها تلك الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير المقومة و غير المفسرة "[3].

كما يمكننا تعريفها بأنها "رموز و علامات و مقاييس و حروف و اعداد ، ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة و مفيدة، فالمعلومات عي البيانات التي تمت معالجتها و تحويلها الى شكل له معنى"[4].

من التعارف السابقة نستنتج "ان البيانات هي جمع بيان و هي عبارة عن حقائق خام التي تم رصدها خول ظاهرة معينة او نشاطات محددة ليتم بعد ذلك معالجتها و تسجيلها ثم تخزينها ، و تنظم للحصول منها على معلومات و من هذا يتم اعتبار بيانات عبارة عن المادة الأساسية للمعلومات".

ثانيا : خصائص البيانات

الخصائص في البيانات المتاحة للإدارة حتى يمكنها ان تترجمها الى معلومات .

هذه الخصائص تتمثل فيما يلي : [5]

- ✓ يجب أن تكون هذه البيانات كافية؛
- ✓ يجب أن تكون دقيقة و مطابقة لواقع الامور و معبرة عن الحقيقة؛
- ✓ يجب ان تزيد الأهمية النسبية لها عن تكاليف الحصول عليها؛
- ✓ يجب ان تكون متسقة فيما بينها ، فلا يوجد بينهم تناقض او تعارض؛

---

[1] – نوري منير،**نظم المعلومات المطبق في التسيير** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص45.

[2] – فايز جمعة النجار،**نظم المعلومات الإدارية – منظور إداري**، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010م، ص46.

[3] – محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص121.

[4] – فريد كورتل، لحمر حكيمة، **نظم المعلومات التسويقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان،ص ص66-67.

[5] – حمدي أبو النور السيد عويس، **نظم المعلومات و دورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 89-90.

✓ يجب ان تكون شاملة ، بغير ايجاز مخل ولا تفصيل زائد.

و لتوافر البيانات بالخصائص المذكورة أهمية بالغة كنقطة بداية الطريق نجاح المنشأة ، حيث يتم معالجة هذه البيانات للحصول على معلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات داخل المنشأة و يقدر ما يتاح من بيانات صحيحة و ممثلة لطبيعة العمل بالمنشأة الادارية ، وبالتشغيل المناسب لهذه البيانات تنتج معلومات على نفس الدرجة من الدقة و الجودة كما ان لي قصور في البيانات ، سواء من ناحية الكفاية او الدقة او التوافق الزمنى للاستخدام يؤدي بطبيعة الحال الى الحصول متخذي القرارات على معلومات غير صحيحة و مضللة.

ثالثا: أنواع البيانات :

يمكن تقسيم البيانات الى قسمين رئيسين بالأصل و لكن بعض المحللون أضافوا قسما ثالثا و هو عبارة عن مزيج لهذين القسمين و المتمثلة فيما يلي: [1]

1- البيانات النوعية :

اسئلة تنتج بيانات اقرب إلى أن تكون تفسيرية أو وصفية وهي تتضمن أحكام أو تقديرات غير محدودة بالأرقام لذا فهي اقل دقة و ثقة من ما سبقها لأنها تضمن التحيز و نقص الموضوعية .

2-البيانات الكمية :

أسئلة تنتج بيانات رقمية فهي عبارة عن بيانات رياضية و احصائية تبرز علاقة معينة بين عدد من العوامل ، والمتغيرات بالدقة و الثقة .

3-البيانات المختلطة :

هي نوع مزيج من النوع الاول (البيانات الاولية)و النوع الثاني (البيانات الكمية).

رابعا :مصادر جمع البيانات :

تعتبر عملية جمع البيانات المرحلة الأولى في دورة حياة البيانات ، حيث يتم جمع هذه البيانات من عدة مصادر داخلية و قد تكون مصادر خارجية و مصادر أولية أو مصادر ثانوية، وهي كالتالي: [2]

1) مصادر داخلية و مصادر خارجية :

تتكون المصادر الداخلية من الأشخاص و الإدارات داخل المؤسسة، والتي تمثل البيانات المتعلقة بأنشطة النظام الداخلية ، و تغطي هذه المصادر حقائق عن اساسيات مخططة و منظمة لتدعيم القرارات اذا كان المستخدم النهائي مدركا للحقائق المتاحة، و يتم جمع البيانات وفقا للأحداث التي حصلت اضافة الى التغذية الراجحة و التي تمثل الفعالية للمدير ، و يشكل هذا المصدر الشكل الرسمي و الغير الرسمي في المؤسسة .

أما المصادر الخارجية فهي المصادر التي تمثل البيانات الداخلية للنظام من خارج حدوده، و التي تعطي المديرين قاعدتها عامة ما يستوجب عمله داخل المنظمة .

---

[1]-www.mozn-wscdn.ampproject.org, le 14/05/2019, 23:41.

[2] – عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم تكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، 2011، ص ص 85-86.

2) مصادر أولية و مصادر ثانوية :

- **المصادر الأولية** : و تمثل في الملاحظة و التجارب و البحث الميداني و التقرير الشخصي.
- **المصادر الثانوية:** و تمثل في المعلومات التي تكون من داخل المنظمة ، و المصادر الخارجية و الأجهزة و الدوائر الحكومية ، والوزارات، و دائرة المطبوعات للنشر .

خامسا: طرق الحصول على البيانات :

تتعدد طرق الحصول على البيانات و تتنوع حسب احتياجاتها المستخدم و من بين هذه الطرق نذكر : [1]

1) البحث و فحص السجلات : يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية و الملفات و التقارير و نماذجها و سجلات القرارات الهامة و الشكاوي و المشاكل التي سجلت عند اعداد و تنفيذ الخطط علاوة على المراسلات الخاصة .

2) استخدام اسئلة الاستبيان : و عبارة عن وسيلة لجمع البيانات عن طريق استمارة تملئ من طرف الأفراد ، و نجد ان هذا الاخير هو سيد الموقف فهو الذي يملي الاستمارة ،ولذلك يستخدم الاستبيان للكشف عن حقائق الممارسات الحالية و استطلاعات الرأي و ميول الافراد .

3) المقابلة الشخصية : و تعتبر من أهم الطرق للحصول على البيانات والمعلومات، رغم ذلك توجد بعض البيانات لا يمكن الحصول عليها بالمقابلة و وجه لوجه ، تساعد وسيلة المقابلة الشخصية في ملاحظة سلوك الأفراد و الجماعة و التعرف على اراءهم و معتقدات فلما اذا كانت تتغير بتغيير الاشخاص و ظروفهم ،وتساعد كذلك على تثبيت صحة البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادر مستقلة و تمتاز بأنها افضل الوسائط للاختيار وتقييم الصفات الشخصية كما انها مفيدة في مجال الاستثمارات ، وهي الوسيلة الوحيدة لجمع البيانات في المجتمع ات الأمية.

4) الملاحظة: يمكن الحصول على اجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الاحداث المرتبطة بها ، و يتم تجهيز البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات عن مشكلة ، فمثلا اذا تبين للإدارة عدم فعالية*و كفاءة** بعض الأنشطة الصناعية فان الملاحظة الفعلية للأنشطة المرتبطة قد تتوفر بيانات ليتم معالجتها لتوفير معلومات تساعد في استبعاد المشاكل المرتبطة.

5) التقارير:تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظات او الاحاديث الغير الرسمية، قد تكون هذه التقارير قاصرة و متحيزة ولكنها في أحوال أخرى قد تكون مفيدة .

---

[1] – محمد الفيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية و البنوك و شركات التأمين**، الدار الجامعية، لنبان ، 1990،ص135.

* الفعالية: قدرة النظام المعلومات على تلبية جميع إحتياجات المستخدمين و الجهات المتعاملة معها بفعالية عالية جدا و هذه الميزة تعد مهمة في العمل المصرفي بشتى أشكاله.

** – الكفاءة: أن تتسم هذه الأنظمة بكفاء الأجهزة لتحقيق الغرض دون هدر الموارد، أو قابلية الوصول بما يسهل الوصول إليها و الاستخدام الإختياري لمكوناتها.

سادسا:معالجة البيانات :

من اجل تحويل البيانات الى معلومات لابد من اتباع مجموعة من الخطوات و تعرف عملية تحويل البيانات الى معلومات باسم معالجة البيانات، او تشغيل البيانات وبالتالي يمكن تعريف معالجة البيانات هي مجموعة العمليات التي تتم على البيانات لتحويلها الى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات [1] و الشكل التالي يوضح مفهوم معالجة البيانات :

الشكل رقم (1) : مفهوم معالجة البيانات

المصدر :نوري منير ، نظام المعلومات المطبق في التسيير ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2012 ص 52 .

من خلال الشكل رقم (1): نلاحظ انه يتم استقبال البيانات من مختلف المصادر ثم تتم معالجتها للحصول على معلومات تفيد في تقييم اداء مؤسسة و في اتخاذ القرار .

وتتم عملية معالجة البيانات تبعا للخطوات التالية:

1) **الحصول على البيانات و تسجيلها** : بحيث يتم تسجيل البيانات بواقع شكل معين مثل طلبات الشراء و من ثم تسجيلها اما يدويا او بواسطة الحاسوب.

2) **مراجعة البيانات** : بحيث يتم التأكد من صح ة البيانات التي تم الحصول عليها و تسجيلها، مطابقة لبيانات السجلات.

3) **التصنيف** : وهي عبارة عن تصنيف أي وضع البيانات في شكل مجموعات متجانسة استنادا إلى معيار معين، كأن يتم تصنيف العملاء حسب درجة الوفاء والتسديد.

4) **الفرز** :وهي ترتيب البيانات بطريقة تتفق و الكيفية التي تستخدم بها البيانات ،كترتيب الطلاب ابجديا او حسب ارقام الجلوس[2].

5) **التلخيص** :وتتم هذه العملية بغرض ضم البيانات إلى بعضها البعض كضم أسماء العاملين في إدارة البحوث .

6) **العمليات الحسابية و المنطقية** : حيث يمكن اجراء العديد من العمليات الحسابية على البيانات و هنا تلعب وحدة الحساب في الكمبيوتر دورا هاما حيث يبدو كأنه قادر على القيام بالعمليات الكثيرة البالغة التعقيد التي تتكون منها النماذج الاحتمالية بسرعة[3].

7) **التخزين و الاسترجاع** : و هي عبارة حفظ البيانات و القدرة على استرجاعهما عند الحاجة اليها .

---

[1] – نوري منير، مرجع سابق، ص59.

[2] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص 86.

[3] – محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص132.

8) التوزيع و الاتصال : وهي عبارة عن توصيل المعلومات للمستخدم النهائي و بالشكل المطلوب و المناسب[1].

ان الخطوات السابقة يمكن ان نطلق عليها دورة حياة البيانات و يمكن تمثيل هذه الدورة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2):دورة حياة البيانات

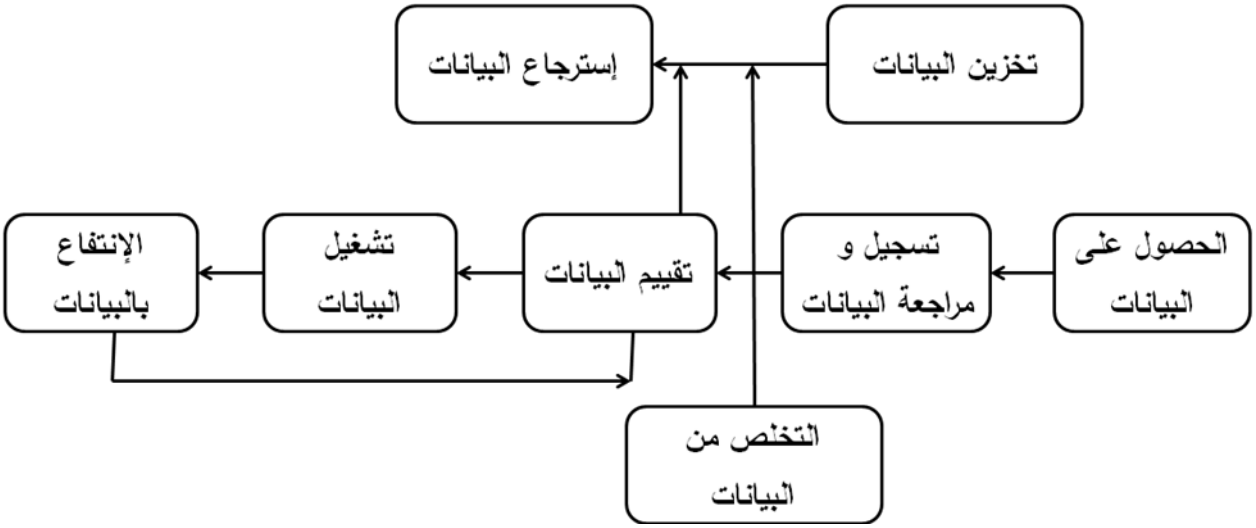

المصدر:نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2012، ص60.

المطلب الثاني: ماهية المعلومات :

تعتبر المعلومات المواد او البيانات المصنعة و الجاهزة للاستخدام وهي من الموارد الرئيسية للمؤسسات ، حيث تعتبر الركيزة الأساسية التي تساعد المؤسسات في تقييم أدائها.

أولا: تعريف المعلومات :

تعددت الدراسات التي تناولت تعريف المعلومات نذكر منها:

"المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات يدويا او حاسوبيا او بالحالتين معا و يكون لها سياق محد د ذو مستوى عالي"[2].

عبارة عن بيانات تمت معالجتها و أصبحت جاهزة للاستخدام من طرف المستفيدين في عملية اتخاذ القرار و التخطيط والرقابة، فهي البيانات المعالجة و الم نظمة والمعروضة على نحو يجعلها ذات قيمة و معنى للشخص الذي يستلمها"[3].

كما تعرف المعلومات بأنها:"مجموعة من الحقائق ذات المعنى و المفيدة للعنصر البشري في عمليات معينة مثل عملية صنع القرارات"[4].

[1] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص87.

[2] – محمد عواد الزيادات، **إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008م، ص162.

[3] – ثائر القدومي، سامر بركات، **انظمة المعلومات المالية و الصيرفية**، الشركة العربية المتحدة للتشويق و التوريدات، 2010، ص5.

[4] – نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص18.

وتعرف ايضا بأنها:" الارقام و الحقائق التي تساعد الادارة على تصور ما يحيط بيها من مواقف، و تفسير ما يحدث من مظاهر و احداث وصولا الى التنبؤ الدقيق لما يمكن ان يحدث مستقبلا" [1].

و من التعاريف السابقة يمكننا القول:

أن المعلومات هي البيانات ا لتي تمت معالجتها بغرض جعلها ذات معنى و قيمة في التقييم الاداء و صنع القرارات و حل المشاكل.

ثانيا : خصائص المعلومات :

تحتاج المؤسسة الى معلومات متنوعة لحل المشاكل التي تواجهها وحتى تكون معلومات جيد ة و ذات فائدة لابد من ان تكون فيها مجموعة من الخصائص اهمها :

1) التوقيت المناسب : يعتبر التوقيت من اجل الحصول على المعلومة المطلوبة والمتوافقة مع الزمن ضرورية لمتخذ القرار ولذلك يستخدم الحاسوب داخل المؤسسة لتقليل زمن دورة معالجة البيانات[2].

2) الملائمة والمطابقة: اي انه يجب ان يكون هناك توافق بين المعلومات المتاحة و احتياجات سلطة إتخاذ القرار، أي أن تناسب هذه المعلومات من نوعية القرار المزعم اتخاذه، وهذه الخاصية يمكن قياسها بمدى شمول المعلومات، او بدرجة الوضوح التي تعمل به على نظام المعالجة .

3)الوضوح: تعني هذه الخاصية ان تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومتناسقة فيما بينها، دون تعارض او تناقض، ويكون عرضها بالشكل المناسب للاحتياجات المستفيدين.

4) الشمول: ويعنى الدرجة التي يعطي بها نظام المعالجة احتياجات المستفيدين من المعلومات بحيث تكون بصورة كاملة ،دون تفصيل زائد أو إيجار مخل[3].

5) عدم التحيز : و تعني هذه الخاصية عدم تغير محتوى المعلومات بما يجعله مؤثرا على المستفيد او تغيير المعلومات حي تتوافق مع اهداف او رغبات المستفيدين[4].

6) الاقتصاد : اي أن تكون تكلفة الحصول على المعلومات الخاصة بإتخاذ القرار اقل من المردود الفعلي لنتائج الحصول على المعلومات، اي ان العائد المتوقع من المعلومات يجب ان يكون اكبر من تكلفة الحصول عليها و التكاليف المعنوية[5].

7) الدقة والتأكد: و يقصد بها ما ا ذاكان تمثيل المعلومات لل موقف او الحدث كما هو في الحقيقة مما يساعد على الالمام بكل الأمور أثناء إتخاذ القرار ، وتزيل المعلومات عدم التأكد لدى مستخدميها فشفافية المعلومات تبين إلى أي

[1] – سيد سالم عرفة، **نظم المعلومات التسويقية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص149.

[2] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص 93.

[3] – حمدي أبو النور السيد عويس، مرجع سابق، ص ص91 -92.

[4] – محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 299.

[5] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص 94.

مدى صدقها وعدم تحريفها ، تساعد الفرد على الممارسة بحرية ، وعليه فحرية الفرد الممارسات الحياتية تقاس بالحرية في التعامل مع المعلومات الصحيحة[1].

8) المرونة: بمعنى ان تكون المعلومات قابلة للتكيف مع أكثر من مستخدم وأكثر تطبيق ، لهذا يجب أن تمتنع المعلومات بمرونة بحيث يمكن استخدامها مع مختلف أنواع القرارات بفاعلية[2].

ثالثا :أنواع المعلومات :

يمكن تصنيف المعلومات حسب عدة معايير ومن أهمها:

1) حسب معيار المستوى الهرمي للمؤسسة :ونجد[3]:

- **المعلومات الاستراتجية** :هي التي تعطي فترة طويلة نسبيا و تتعلق ببناء الأهداف و السياسات والتي تؤثر على المؤسسة ككل، وتأتي في المقام الأول وترتبط بالتخطيط. وتشمل المعلومات الخارجية التي تتعلق بالنواحي التنافسية والاتجاهات الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية وغيرها مثل تحديد مواقع المشاريع وغيرها . و أما المعلومات الداخلية فهي وتتعلق بالمبيعات ، والاتفاق والديون طويلة الأجل والأرباح، والديون المتأخرة.
- **المعلومات التكتيكية:** هي التي تغطي الفترة الزمنية المتوسطة الأمد وتتعلق بتنفيذ الادارة الوسطى للاستراتجيات الموضوعية من قبل الادارة العليا اي انها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية والضرورية لتنفيذ استراتجية معينة مثال ذلك المعلومات الخاصة بتصميم المصانع واختبار وتدريب الافراد جدولة الانتاج ، خطط الصيانة . ان المعلومات الخارجية لهذا النوع توضح تغيرات الأسعار، وتأخير طلبات شروط القرض . اما بالنسبة للمعلومات الداخلية، فهي توضح المعلومات الوصفية التاريخية مؤشرات الاداء الخالي، وأرقام مبيعات كل فترة.
- **المعلومات التشغيلية:(الفنية):** تتعلق هذه المعلومات بعمليات المؤسسة اليومية حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع اوجه النشاط في المؤسسة مثال ذلك المعلومات المتعلقة بحضور وانصراف الافراد ، وكمية وأنواع السلع المنتجة، والباعة....الخ.

2) حسب معيار درجة الرسمية :نجد: [4]

معلومات رسمية: تعتبر المنتج الأول لنظام المعلومات وهي تشمل على عدة أنواع من المعلومات :التشريعات الحكومية، الإجراءات المحاسبية، ميزانيات المؤسسة، عملية اتخاذ القرارات .

معلومات غير رسمية: تتمثل في الآراء والأفكار والخبرات الشخصية وغيرها التي تستند لجهة رسمية وقد تتكامل مع المعلومات الرسمية كما قد تستخدم كبديل لها في حالة عدم توفر هذه الأخيرة.

---

[1] – فريد كورتل،لحمر حكيمة، مرجع سابق، ص ص70، 71.

[2] – عبد اللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحسوبة و علم إتخاذ القرار**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص135.

[3] – فريد كورتل،لحمر حكيمة، مرجع سابق،ص ص 72-73.

[4] – محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 289-290.

3) حسب معيار الوظيفة: نجد: [1]

- **معلومات إنجازية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الاداري في اتخاذ قرار لانجاز عمل أو مشروع، مثل:اتخاذ قرار يتعلق بتعيين موظف او شراء جهاز ... الخ
- **معلومات إنمائية:** وهي معلومات التي يحتاجها الاداري في تطوير و تنمية القدرات و توسيع المدارك في مجال العمل والحياة. مثل المعلومات التي يتلقاها المتدربون من الدوارات التدريبية .
- **معلومات تعليمية:**وهي المعلومات التي تحتاجها الادارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد.
- **معلومات إنتاجية:** وهي المعلومات التي تفيد في اجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الانتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة بشكل افضل ،مثل المعلومات اللازمة لإنتاج سلعة معينة .

رابعا: دور المعلومات : يمكننا حصر دور المعلومات في النقاط التالية : [2]

1) التزام قانوني للمؤسسة: يلزم القانون المؤسسة اصدار المعلومات، فحسب المتطلبات القانونية و التنظيمية يجب على المؤسسة ان تملك معلومات دقيقة تصدر حسب شكل معين مثل المحاسبة العمومية ... الخ.

2) قاعدة القرارات: كل قرار يحتاج الى معلومات ذات نوعية ولهذا يجب الحصول على المعلومات المناسبة للقرار.

3) وسيلة التنسيق: المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص، تنجز بعض الوظائف لتحقيق الأهداف المعينة، وتتطلب هذه الوظائف تدخل عدة أشخاص ،الذي ينشأ عنه الاحتجاج للتنسيق، وهذا حتى تتحصل على الانسجام، أي يجب تداول المعلومات بين الأفراد لهذا العرض .

خامسا:العلاقة بين البيانات و المعلومات :

ان العلاقه بين البيانات و المعلومات مرتبطتان في البيانات هي مواد و حقائق خام أولية ، ليست ذات قسمه و معنى بشكلها الأولي هذا، ما لم ترقط و (تعالج) بالتحويل إلى معلومة او معلومات مفهومة و مفيدة. فالمعلومات اذا هي بيانات التي جمعت معالجها و تحويلها الى شكل له معنى. ويرمز عادة لأجزاء البيانات و مقاطعها في الحوسبة و في بناء قواعد البيانات، مجموعة من البيانات التي تكون لها القيد او التسجيل و هكذا.

أما المعلومات فإنها مجموعة من البيانات و المنظمة و المنسقة بطريقة توليفة مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار و المفاهيم ، تمكن الانسان من الاستفادة منها فيا لوصل إلى المعرفة واكتشافها.و المعلومات أيضا، هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بغرض تحقيق غرض معين .

فالبيانات تأخذ شكل أرقام او عبارات او رموز او جمل ، لا معنى لها اذ ما تم معالجته ،و ارتبطت مع بعضها بشكل منطقي مفهوم للتحول الى معلومة او معلومات ويكون ذلك عادة عن طريق برمجيات و الأساليب الفنية المستخدمة في الحواسيب عادة[3].

---

[1] – علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص9.

[2] – منال محمد اللئودي، جلال إبراهيم العيد، **نظم المعلومات الإدارية النظرية– الأدوات– التطبيقات**، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص13.

[3] – محمد عواد الزيادات، مرج ع سابق، ص ص181-182.

ولابد من التأكد بان المعلومات بالنسبة لشخص ما، قد تكون بيانات بالنسبة لشخص أخر، فمثلا عدد ساعات العمل معلومات لكل عامل، بينما تعتبر بيانات بالنسبة لقسم المالية عندما يرغب في عمل جدول الرواتب للعاملين.

و مما سبق نستنتج أن التمايز بين البيانات و المعلومات يتمثل بالاتي: [1]

- ✓ البيانات مادة خام يصعب اتخاذ القرارات على ضوئها.
- ✓ المعلومات مادة تمت معالجتها بما يسمح باتخاذ قرارات على ضوئها.
- ✓ تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء المعالجات.

كما يمكننا التعبير عن العلاقة بين البيانات و المعلومات وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : العلاقة بين المعلومات و البيانات

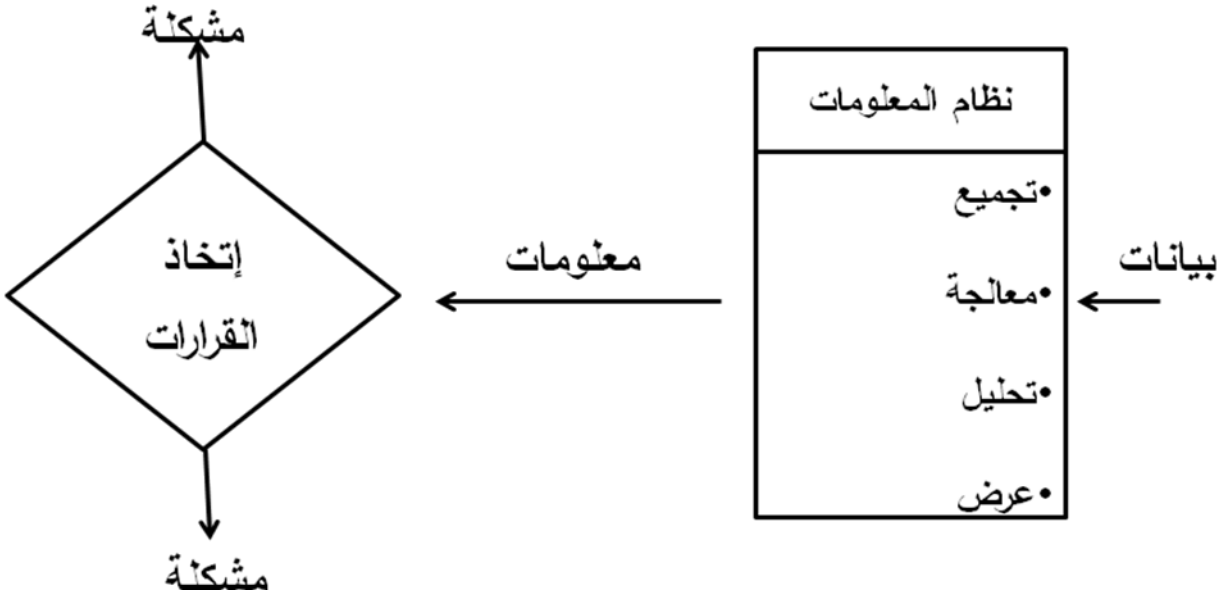

المصدر :معالي فهمي حيدر ،نظم المعلومات ،مدخل لتحقيق الميزة التنافسية دار الجامعة للنشر و التوزيع، 2002,ص10.

و يمكن أن نستنتج من هذا الشكل ما يلي: [2].

– أن المعلومات تستخدم في تأكيد او تصحيح معلومات سابقة، او اضافة حقائق او افكار جديدة للمستقبل أو مستخدم المعلومات .

– أن المعلومات لها قيمه عند اتخاذ القرارات ،حيث انها تعتبر من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يتخذ فيه القرار .

[1] – فايز جمعة نجار، مرجع نفسه، ص47.

[2] – معالي فهمي حيدر، **نظم المعلومات، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، الدار الجامعيةللنشر و التوزيع، سنة 2002، ص10.

– المعلومات تكلفة عند إنتاجها، كما ان لها عائد عند استخدامها ولابد من الموازنة بينها وترجيح العائد على التكلفة، كعامل مؤثر في مرحلتي صنع و اتخاذ القرار .

– إن الوظيفة أو الهدف النهائي المعلومات هو زيادة المعرفة* او تخفيض عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في اطار موضوعي.

المطلب الثالث :ماهية المعلومات المالية :

تعددت تعاريف المعلومات المالية و المتمثل فيما يلي:

تعرف المعلومات المالية على أنها : المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات الإقتصادية المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على الاستثمار و سلامته.

و يعرفها البعض الآخر على أنها :المعلومات المالية شقيها النقدي أي المعبر عنه بالوحدات النقدية مثل رقم الاعمال ، سعر التكلفة، وغير النقدي مثل حجم وسائل الانتاج للشركة وبذلك فالمعلومات المالية تشمل مل البيانات و المعلومات الناتجة عن قيام الشركة أو المؤسسة بوظائفها المختلفة سواءا كانت وصفية أو كمية[1].

كما تعرف أيضا بأنها: "المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمؤسسات ويكون لها صدى وتأثير ولها قيمه عليه تقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لصحة القرارات و التنبؤ الصحيح للمستقبل"[2].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج: ان المعلومات المالية هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها لت صبح معلومات مفيدة ومهمة ولها معنى تخص الوضع المالي للمؤسسة تساعد ومتخذ القرار في اتخاذ القرار السليم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

يهدف مستعملي المعلومات المالية الى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة ، والوسيلة المستخدمة لتوصيل المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا للأعداد وعرض هذه التقارير والمتمثلة اساسا في:

- ✓ الميزانية .
- ✓ جدول حسابات النتائج.
- ✓ جداول الملحق.

ان التقارير المالية في مجموعة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها، يقوم هذا المفهوم على الأساس القاضي بان كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الاهتمام بنشاطاتها

*– المعرفة : هي توافق خبرات الأفراد و المعلومات التي يملكونها، غنها معلومات مفاهيم،خبرات تزود هيكل لتلمين و تقييم و إستخدام المعلومات كأصول ثمينة.

[1] – عياش فارس، مناع رحمة، **أثر المعلومات في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان المالي** ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018، ص630.

[2] – مصطفى يوسف سربمي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب ،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، 2011، ص6.

التجارية والأفاق المستقبلية لها يجب ان تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة في التقارير المالية ، والهدف منها هو توفي المعلومات اللازمة لتغطية احتياجات كل الاطراف المستخدمة لها[1].

اولا:الميزانية:وتعرف بقائمة المركز المالي او الميزانية العمومية او الميزانية العامة ، هي عبارة عن جدول مكون من قسمين قسم لعناصر الاصول وهي تمثل ما بحوزة المؤسسة وقسم لعناصر الخصوم اي ما عليها من التزامات طبيعية راس مالها ومكولاتها ، ومصدر المحصول عليها .

وتظهر الميزانية العامة والتي تنتهي ايضا بقائمة المركز المالي لعناصر الاصول والخصوم المؤسسة في تاريخ معين، وتسمى هكذا لأنها تظهر دائما توازنا بين جانبين (الأصول) من ناحية والخصوم وحقوق الملكية من ناحية اخرى حيث الاصول تكون تساوي الخصوم مضاف اليها حقوق الملكية [2].

ثانيا :قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): هي قائمة الدخل، فقائمة الدخل هي تقرير عن الايرادات مقابل المصروفات لفترة معينة من الزمن كان تكون سنة مالية،حيث تدرج فيها الايرادات المتحققة عن انشطة المؤسسة، متبوعة بالمصروفات المنفقة لتحقيق هذه الإيرادات ،لغرض التوصيل إلا الربح الناتج عن زيادة الايرادات عن المصروفات او الخسارة الناتجة عن زيادة المصروفات عن الايرادات خلال الفترة ويكون تحضيرها نهاية السنة المالية . وتعتبر بجدول حسابات النتائج بكونها نتيجتها هب الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة[3].

ثالثا : الجداول الملحقة : تتضمن الملاحق اي الجداول الملحقة لشرح الاعباء او النواتج خاصة بالقوائم المالية كما تحتوي على الطرق المحاسبة والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح او تكملة الميزانية، حسابات النتائج،جدول سيولة الخزينة،ايضاحات تخص الشركاء ،الاسهم الوحدات والفروع والشركة الام والتحويلات بين الفروع والمؤسسة الام [4].

[1] – بن خروب جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، كلية الإقتصاد ، قسم تسيير مالية، 2008-2009.

[2] – طلال محمد علي الجاجاوي، حيدر على المسعودي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق، 2014، ص ص437-455.

[3] – مرجع نفسه، ص ص 445، 455.

[4] – بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية** ، رسالة الماجيستر (غير منشورة) ، في علوم تسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم التسيير،تخصص محاسبة ،ص 80.

المبحث الثاني :مفهوم نظم المعلومات

تعد نظم المعلومات المصدر الاساسي والاستراتيجي الذي تعتمد عليه المؤسسة لتزويدها بالمعلومات المناسبة من اجل اتخاذ القرار السليم اي القرارات المناسبة و سلمية ومعقولة وتحليل المشاكل و خلق خدمات جديدة.

المطلب الأول:ماهية النظام

إن الحاجة إلى استخدام مفهوم النظم في مجال الادارة مع الزيادة المطردة في حجم التنظيمات وزيادة استخدامها للتقنيات المتطورة وخاصة تقنيات المعلومات.

اولا:تعريف النظام

النظام هو :" مجموعة من العناصر او الاجزاء او المكونات التي ترتبط او تتفاعل على بعضها البعض تعمل على نحو متكامل لتحقيق هدف او اهداف محددة (معينة)" [1].

كما يعرف بأنه :"مجموعة من المكونات المادية مثل الحاسب والشاشات وخطوط الاتصال ومكونات معنوية مثل البرامج و الملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات والعلاقات"[2].

ويعرف كذلك النظام بأنه :"عبارة عن مجموعة من المكونات و الاجزاء المترابطة مع بعض ، والإجراءات المتصلة فيها بينما والتي تتفاعل مع البيئة لتحقيق هدف معين ، وذلك عن طريق المدخلات و ما يجري عليها من عمليات تحويلية خلال عملية المعالجة و انتاج المخرجات من خلال الاجراء التحويلي الذي تم عليها"[3].

و يعرف أيضا على انه :"كم متكامل من المكونات او عناصر اي مجموعة ذات طابع انتظامي لمكونات مستقلة ،ولكن تعتمد على بعضها البعض من اجل تحقيق اهداف مشتركة"[4].

ومما سبق نستنتج أن النظام بشكل عام: "هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المرتبطة التي تتفاعل فيها بينما وتعمل موحدة واحدة لتحقيق هدف معين ومحدد".

ثانيا:خصائص النظام: بعد تعريف النظام سنتطرق الى ان للنظام خصائص عدة من أهمها:

1) **الهدف و الوظيفة** :النظام يوجه بتحقيق هدف معين وذلك لم تكون الاجزاء متحدة من ناحية الهدف الذي تسعى إليه والوظيفة التي يؤيدها النظام بحيث تكون ممارسة وواضحة وذات قيمة مستمرة للتنظيم.

2) **الترابط و التكامل** : وهذا مطلب اساسي لتحقيق النجاح فكل جزء له دور في اداء مهمته اي ان تكون الاجزاء المختلفة في النظام تترابط فيما بينها ، وان تكون متكاملة فان حذف اي جزء يؤثر على الاجزاء ،وبالتالي على النظام ككل .

---

[1] – عبد الفتاح إبراهيم زربية و آخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011، ص43.

[2] – نوري منير، مرجع سابق، ص16.

[3] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص72.

[4] – سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 1996، ص22.

3) **التسلسل المنطقي والعناصر**: أن العناصر والأجزاء تؤدي إلى تركيب متسلسل الأجزاء بحيث تؤدي كل عنصر إلى السباق له أو التالي[1]، وعناصره عبارة عن مدخلات و عمليات تحويلية ومخرجات وتغذية عكسية.

4) النظم الفرعية : كل نظام فرعي يؤدي مهمة معينة تكون جزءا من مهام النظام العامل تساعده على تحقيق اهدافه ،فالأقسام المختلفة في الكليات تعد جزءا من النظم الفرعية لإدارة الجامعة.

5) الرقابة : من الخصائص الأساسية للنظام بصفة عامة وللنظم في مجال الاعمال بصفة خاصة فهي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق من ان النتائج النهائية التي تم الوصول اليها تتماشى مع الاهداف و الخطط الموضوعة مسبقا، فهي البرمجيات والأفراد الذين يراقبون اذا كان النظام يعمل حسب الاهداف المسطرة مسبقا للتأكد من فعاليته.

6) البيئة والإطار: البيئة هي مجموعة المؤثرات التي تقع في المجال الذي يحيط النظام الذي يستمد منعا النظام مدخلاته ويقدم اليه مخرجاته، فالمجتمع يعد بيئة النظام عموما حيث يؤثر فيه ويتأثر به. اما الاطار اي اطار النظام فهو الحدود التي تضم جميع مكونات النظام بالإضافة للنظم الفرعية وهي التي تفصله عن البيئة التي يعمل فيها [2].

ثالثا: عناصر النظم:

لنظام مجموعة من العناصر و المتمثلة فيما يلي:

1) المدخلات: و هي عبارة عن العناصر التي يحصل عليها النظام من البيئة التي يتواجد بها، و من هذه العناصر المواد الخام و الطاقة و الأفراد و المعلومات، و التي تمكن النظام من القيام بالأنشطة اللازمة لتحقيق أهدافه، و تقوم المؤسسة بالحصول على البيانات من البيئة سواءا مصدر هذه العناصر البيئة الداخلية للمؤسسة أو البيئة الخارجية لها، و من ثم تحويلها لإستخدامها في أعماله، و توجد هذه المدخلات في ثلاثة أشكال[3].

- **المدخلات المنتظمة**: و تدعى كذلك بالمدخلات التتابعية و هي المدخلات الدائمة التي يتسلمها النظام من مصدر معين و بطريقة منتظمة مثل: تنبؤات المبيعات التي يتسلمها قسم الإ نتاج بإنتظام من قسم التسويق ليبني عليها خطة الإنتاج، و بهذا فيهي مخرجات لنم أخرى سابقة للنظام المعين و التي تربطها بهذا النظام علاقة مباشرة و تتباعية مثل علاقة نظام المشتريات بنظام الإنتاج[4].

[1] – محمد الصيرفي ، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[2] – ثائر القدومي، سامر بركات، مرجع سابق، ص ص 7-9.

[3] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص72.

[4] – نوري منير، مرجع سابق، ص18.

الشكل رقم (04): المدخلات المنتظمة

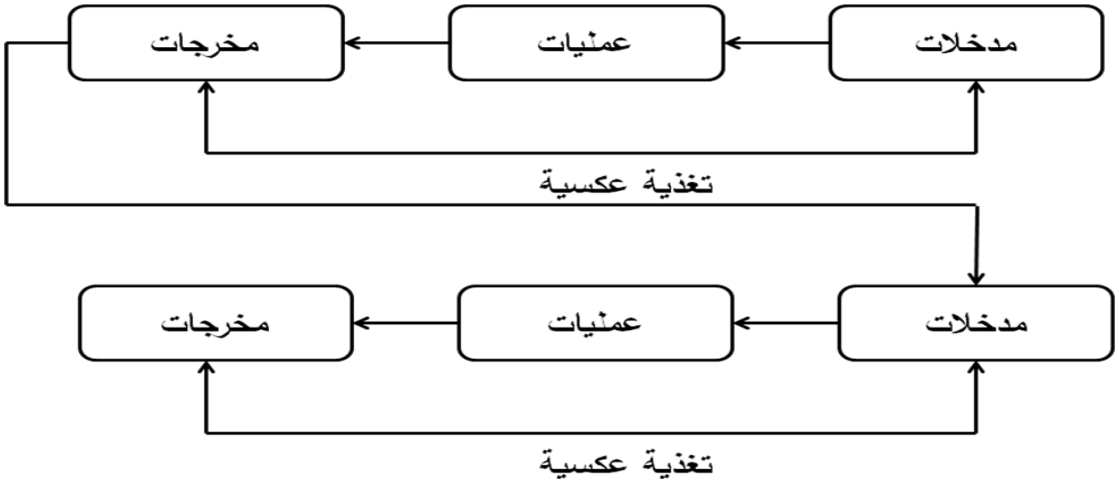

المصدر :إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2000، ص21

- **المدخلات العشوائية:** و هي عبارة مدخلات محتملة للنظام و تحتاج لحذر و عناية عند إختيارها، لأن عدم إختيارها بالشكل الصحيح قد يؤثر على كفاءة النظام.

الشكل رقم (05): المدخلات العشوائية

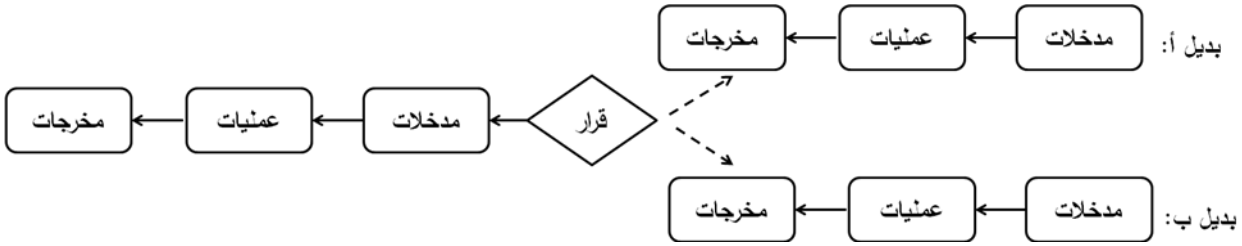

المصدر إبراهيم سلطان، مرجع سابق، ص 22.

- **مدخلات التغذية أي العكسية:** و هي جزء من المخرجات التي عادة يتم إستلامها من جديد كمدخلات لنفس النظام أو مدخلات لنظام أخر فمثلا مخرجات نظام الإنتاج هي مدخلات لنظام التخزين او مدخلات انظام الإنتاج نفسه، حيث تخضع تلك للتحديث وتعديل لتصبح مخرجات محسنة[1].

الشكل رقم (06): المدخلات عن طريق التغذية الراجعة (العكسية):

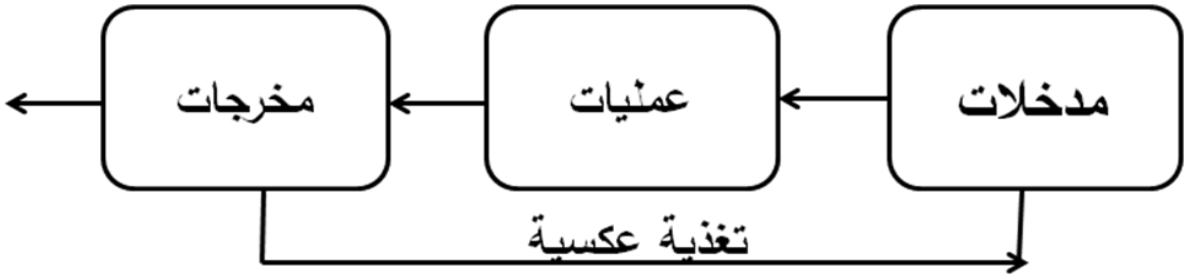

المصدر إبراهيم سلطان، مرجع سابق، ص .22

[1] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق ، ص ص 72، 73.

2) العمليات التحويلية: و هي العمليات التي تقوم بتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات و قد تكون هذه العمليات مهام تؤدي بواسطة آلة أو إنسان أو حاسب.

3) المخرجات: المخرجات ناتج عملية تحويل المدخلات، و تعد المخرجات الأداة التي يمكن من خلالها التحقيق من أداة النظام أي قدرته على تحقيق اهدافه فهناك مخرجات تستخدمها انظمة اخرى كمدخلات، كما ان هناك مخرجات يستخدمها النظام ذاته، و أخيرا هناك مخرجات يتلخص منها النظام.

4) التغذية العكسية: وتعتبر من مدخلات النظام حيث أنها تمثل المعلومات التي تمكن من إتخاذ الإجراءات التصحيحة و مراجعة خطط المنظمة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها[1].

رابعا: انواع النظام:

يمكن أيضا تصنيف النظم وفق معايير اخرى مختلفة، مثل طبيعة النظام، ودرجة إنفتاحه و تحركه وثباته هناك عدة طرق لتصنيف النظم من عدد من الباحثين منها[2]:

1) النظام المفتوح: هو الذي يجسد التفاعل الحركي للنظام مع بيئته، وعليه أكثر واقعية لدراسة المنظمات مثل: نظم المؤسسة المختلفة.

2)النظام المغلق: و هو النظام الذي لا يستلم طاقته من المحيط الخارجي و لا يصدر رأي طاقة إلا ذلك المحيط، مثل :نظام إشارات المرور الضوئية.

3) النظم المحددة أو الثابتة أو المستقرة: و التي يمكن التنبؤ بمخرجاتها النظم التي تتفاعل أجزائها، و تحقيق أهدافها بطريقة يمكن التنبؤ بها بدقة تامة، مثل نظام لحاسب الآلية.

4) النظم الإحتمالية او المتغيرة: عادة ما يشير إليها بمصطلحات و مفاهيم إحتمالية تحديد نتائجها بدقة و أن درجة محددة من الخطأ بين التنبؤ ستؤثر في عمل النظام، مثل نظام الرقابة الإحصائية علة وجود الإنتاج.

5) النظم نصف المفتوحة(أو نصف المعلقة): تكون لها مدخلات من البيئة المحددة و معرفة مسبقا و بذلك لا يكون النظام عرضة للإضرابات التي تأتي من خارجه، مثال نظام المكتبات، و المنشأت التجارية و الصناعية.

6)النظم المختلطة: و هي النظم التي تشمل الإنسان و الآلة، و من أمثلة نظم المعلومات الإدارية و نظم المكتبات الحديثة.

7) النظم الطبيعية و النظم الإصطناعية : تقع النظم الطبيعة في حدود قوانين الطبيعية و علاقة التي تربط مخرجات النظام بمدخلاته مثال النظام الشمسي و النظام المائي و هي من خلق الله، أما النظم التصنيعية فهي تلك النظم التي تم تصميمها و تشغيلها بواسطة الإنسان.

8)النظم طويلة الأجل و النظم قصيرة الأجل: يمكن تقسيمها وفقا لمدى إستمرايتها إلى نظم دائمة تستمر لفترة طويلة، أو نظم مؤقتة تبقى لفترات قصيرة و سرعان ما تنتهي.

---

[1] – إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعة للنشر، مصر ، 2000، ص25.

[2] – عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد الشيباني، صباح رحمية محسن، مرجع سابق، ص44.

9)**النظم المادية (نظم محسوسة أو نظم واقعية) و النظم المجردة (التنظيم الإفتراضية أو التحليلية) و النظم المفاهيمة:** النظم المادية فهي النظم الملموسة لها مكونات من أنشاء و أفراد أو خليط منهما وتكون مبينة على نظم مفاهمية أما النظم المجردة هي النظم التي يكون جميع عناصرها مجموعة من الأفكار و المفاهيم المجردة، التي لا يمكن لمسها، أما النظم المفاهية فتتكون أجزاؤها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تقسيم الظواهر التي تحيط بعالمنا، مثل النظم الفلسفية.

10)نظم قابلة للتكيف و نظم غير قابلة للتكيف: النظم المتكيفة إلى التغير إستجابة لتغيرات في البيئة، اما النظم غير القابلة للتكيف فهي غير قادرة على التغيير إستجابة للتغيرات في البئية، و هي تمثل كل ش يء من صنع الله إبتداءا من الذرة و إنتهاء من الكون.

المطلب الثاني: تعريف خصائص، و انواع نظم المعلومات.

نظم المعلومات يهتم إهتماما بالغا بتقديم المعلومات الضرورية للإدارة من أجل القيام بمهامها الموكل إليها بشكل جيد.

أولا: تعريف نظم المعلومات:

تعدد تعاريف نظم المعلومات نذكر منها:

عرف على أنه " مجموعة من المدخلات التي تمثل بيانات و معطيات مختلفة، يتم معالجتها للوصول إلا مجموعة من المخرجات للحصول على نتائج أفضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس الفائدة أو المردود"[1].

و يعرف كذلك على أنه: "مجموعة العناصر البشرية و الآلية للازمة لجمع و تشغيل البيانات لغرض تحويلها إلى معلومات القرارات"[2].

كما يعرف بأنه "مجموعة من الأفراد و التجهيزات و الإجراءات و البرمجيات و قواعد البيانات تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جميع المعلومات و تخزينها و معالجتها و من ثم بثها للمستفيد"[3].

و عرف أيضا أنه" عبارة عن النظام الذي يستخلص المعلومات من البيانات بفعالية وكفاءة"[4].

و من التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل نسبي له: نظام المعلومات عبارة عن مجموعة متكامل، يتكون من مجموعة المكونات المادية و الغير المادية المتكاملة و المتجانسة فيما بينها التي تسمح بتوفير المعلومات من داخل و خارج المؤسسة بالوقت المناسب من أجل تحقيق أهدافها و إنجازه الوظائف الإدارية.

[1] – فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007،ص13.

[2] – محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص172.

[3] – سليم إبراهيم الحسينة، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص42.

[4] – محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص187.

ثانيا: خصائص نظم المعلومات:

بعد تعريف نظم المعلومات يمكن حصر خصائصها في النقاط التالية: [1]

1) الحصول على مزايا تنافسية:

أصبح لنظم المعلومات مزايا إستراتيجية سواء داخل المؤسسة في مجال التخطيط أو الرقابة و كذلك على المستوى البيئي مثل: تقديم منتجات جديدة، و كذلك على المستوى البيئي مثل: تقديم منتجات و خدمات جديدة، و كذلك تستخدم نظم المعلومات كوسيلة إتصال لإيجاد نوع من التوازن بين الخصائص الداخلية للمؤسسة و البيئة التي تعمل فيها مما يخلق ميزة تنافسية* للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المنافسة.

2) الإستحواذ على العملاء و الموردين:

احد المزايا التنافسية التي تتيحها نظم المعلومات هي قدرتها على الإحتفاظ بعملائها و موريديها و من خلال جعل تكلفة التحول إلى المنافسين مرتفعة، فمجرد إرتباط العملية بأحد تلك البنوك فإن جميع معاملاته المالية تكون مرتبطة بنظام ذلك البنك و ما يستخدم من مشكلة المعلومات بحيث يصعب على العميل التحول إلى بنك أخر له نظام مختلف.

3) تغيير قواعد المنافسة:

تمكن النظم من سرعة تغيير قواعد المنافسة حيث يمكن لنظم المعلومات تغيير المزايا التنافسية من منافسات تكاليف إلى منافسة تعتمد على تمييز المنتج او توسيع نطاق الخدمة و جعلها أكثر سهولة او تقديم مجموعة من الخدمات أو المنتجات المتكاملة و التي يستطيع المستهلك الحصول عليها في مكان واحد.

ثالثا: أنواع نظم المعلومات :

هناك عدة أنواع من نظم المعلومات منها[2].

1) نظم معلومات الموارد البشرية: يجب على كل مؤسسة أن تملك نظام لجمع و تحصيل البيانات التي تصنف العمالة فيها، و تحويل البيانات إلى معلومات و إعطاء المستفيدين من هذه المعلومات على شكل تقارير و هذا يسمى بنظام معلومات الموارد البشرية و قد تستخدم تسمية أخرى في بعض الأحيان، بنظام إدارة الموارد البشرية.

2)نظام معلومات التمويل المالي المحاسبي: يعتبر التمويل من الوظائف الأساسية في المؤسسة فهي المسؤولة عن تدفق الأموال إلى داخل و خارج المؤسسة و لقد تطورت هذه الوظيفة بشكل كبير جدا في الوقت الحاضر إذا أصبح هذا الدور لا يقتصر فقط على مسك الدفاتر و إعداد التقارير ... إلخ، بل أصبح له دور في اتخاذ القرارات المالية التي تخص المؤسسة

3) نظام معلومات الإنتاج (التصنيع): الإنتاج وظيفة من وظائف المهمة المسؤولة عن عملية تحويل المواد الخام إلى سلع و خدمات ذات قيمة و منفعة أعلى لتلبية رغبات العملاء و المستهلكين، و انشطة الإنتاج عديدة و نذكر منها على سبيل المثال الأنشطة التي لها علاقة بتصميم المنتج و الأنشطة المتعلقة بتصنيع المنتج مثل تنفيذ التصاميم الخاصة لمنتج معين و غيرها من الأنشطة الأخرى.

---

[1] – فريد كورتل، لحمر حكيمة، مرجع سابق، ص ص 81-82

*– الميزة التنافسية: إستخدام المعلومات لزيادة الحصة السوقية.

[2] – مرجع نفسه، ص ص 84-85.

ولقيام بمختلف هذه الأنشطة لابد من معلومات شريعة و دقيقة، و لذلك فإن المستخدمين يستخدمون الحاسوب لغرض الوصول إلى هذه المعلومات.

و إضافة إلا نظم المعلومات هذه هناك انواع أخرى من حيث التخصصات الموضوعية و التي تمثل فيما يلي: [1]

1) نظم المعلومات التسويقية: نظم المعلومات التسويقية عبارة عن مجموعة من الطرق و الإجراءات التي تؤمن تخطيط و تحليل و عرض المعلومات الضرورية لقرارات التسويق.

2) نظم المعلومات الجغرافية: نظم المعلومات الجغرافية هي نوع من النظم الحاسوبية، التي تشمل على مكونات مادية و مكونات برمجية، و بيانات، تسمح بالعمل الخرائطي و الجغرافي للأماكن و المواقع التي يكون لها مقاطع مترابطة، وتمتلك عناصر جغرافية ذات علاقة.

3)نظم المعلومات المحاسبية: تخصص نظم المعلومات المحاسبية يربط مجموعة مهارات في تخصصين و مجالين للخبرات المتنامية و المتغيرة بشكل سريع، هما المحاسبة و تكنولوجيا المعلومات*.

4) نظم إدارة المكتبة: ثمة مسميات أخرى لهذا النوع من التخصص مثل نظام معلومات المكتبة و يؤمن هذا النوع من النظم المحسوبة خدمات تعاونية متقدمة و متعددة للمكتبات و مراكز المعلومات المشاركة، و خاصة المكتبات المدرسية.

المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لنظم المعلومات

هناك مجموعة من الوظائف الأساسية لنظم المعلومات على إختلاف أنواعها سواءا كانت محوسبة أو تقليدية و التي يمكن أن تذكر منها ما يلي: [2]

1)إدخال البيانات: إذ لابد من الحصول على البيانات الخاصة بالمؤسسة و إعدادها من خلال معالجتها و تسجيلها و تحريريها، حيث يتم تسجيل البيانات على أوساط مادية معينة، مثل الورق، أو يتم إداخلها مباشرة إلى الحاسوب.

2)حزن البيانات و معالجتها: الحزن هو وحدة رئيسية من وحدات نظم المعلومات و هي الوظيفة التي يتم فيها حفظ البيانات بصورة منظمة للإستخدام المستقبلي، و هذا يساعد في إستخدامها أو إسترجاعها كمخرجات عند الحاجة إليها.

3) إخراج المعلومات بعد معالجتها : أن هدف نظم المعلومات هو إنتاج معلومات ملائمة للمستخدم على شكل نماذج، أو رسومات إحصائية أو إشكالية بيانية، حيث تنقل هذه المعلومات بمختلف أشكالها من خلال وحدة الإخراج.

4)السيطرة على أداء النظم: يتوجب على نظام المعلومات إنتاج تغذية عكسية حول وحدات الإدخال و الإخراج و السيطرة عليها من خلال مراجعة التغذية العكسية و تقويمها لتحديد فيها إذا كان النظام قادرا على تحقيق الإنجاز بحسب المعايير الموضوعة أم لا.

[1] – سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص ص159-162.

*– تكنولوجيا المعلومات: الأجهزة و البرمجيات و الأدوات والوسائل و الطرق و نظم البرمجة التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق أهدافها.

[2] – عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص107.

المبحث الثالث: مفهوم جودة المعلومات

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه لخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق طرق المحاسبة.

المطلب الأول: تعريف و قياس جودة المعلومات المالية

نظرا لأهمية التي التي تكتسبها المعلومة المالية داخل المؤسسة وجب معرفة ماهية المعلومات المالية و قياس جودتها.

أولا: تعريق جودة المعلومات المالية

تعني جودة المعلومات المالية مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين، و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية،مما يحقق الهدف من إستخدامها[1].

ثانيا: قياس جودة المعلومات المالية

معلومات المالية أهمية كبيرة داخل المؤسسة، و إن قياس جودة المعلومات المالية تبقى نسبية، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، و هذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي[2]:

1)الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الثقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و المستقبل و لاشك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية و التوقعات المستقبيلة، و بالرغم من اهمية قياس جودة المعلومات المالية فإنه لا يمكن تحقيقه لأنه مبني على توقعات مستقبيلة أي من عدم التأكد.

2)المنفعة: و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة إستخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

- ✓ **المنفعة الشكلية:** و تعني كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت فنية هذه المعلومات عالية.
- ✓ **المنفعة الزمنية:** و تعني إرتفاع قيمة المعلومات كلما امكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا تعظيم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات.
- ✓ **المنفعة التقنية و التصحيحة:** و تعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، و كذا قدرتها على تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

3)الفاعلية: تعتبر الفاعلية عن مدى تحقيق الشركات لأهدافها من خلال موارد محددة، و على ذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة من خلال إستخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن

[1] – عياش فلوس، مناع رحمة، مرجع سابق، ص631.

[2] – عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبة في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة شركات** ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الإقتصادية، علوم تجارية الحصص مالية و محاسبة، 2017-2018، ص ص 94-95.

فاعلية المعلومات هي قياس لجودة المعلومات كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، و هذا يعني أن درجة الفاعلية أنها تقاس بمددى تحقيق الأهداف المحددة و التي وجدت أصلا لتحقيق.

4)التبؤ: يقصد به الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع احداث و نتائج المستقبل، و أن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط و إتخاذ القرارات، و من ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات أنها تتمثل في مقدرتها التنبؤية و بتخفيض حالة عدم التأكد و ذلك عند إستخدامها كمدخلات لنماذج تنبؤ.

5)الكفاءة: يقصد بها حسب تحقيق أهداف الشركة بأقل إستخدام ممكن للموارد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية و البشرية عند القيام بالعمليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

المطلب الثاني: أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومات المالية

إن إحترام أبعاد معينة في معالجة و إعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب علة جودتها، و هذه الأبعاد هي: [1]

أولا: التحديد: أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.

ثانيا: السرعة: إن سرعة إيصال المعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لإستخدام المعلومة.

ثالثا:شمولية المعلومة: يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها و شاملة في وصف الأحداث المعبر عنها.

رابعا: الملائمة: ملائمة المعلومة في المقياس الأساسي لجودة المعلومات.

خامسا: التوافق في الصورة و التمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.

سادسا: التأكد: يجب أن يكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

المطلب الثالث: لمحددات الاساسية لجودة المعلومات المالية و أهم العوامل المؤثرة في القيود (المحددات الأساسية للمعلومات).حسب الدراسة فإن هناك قيدين أساسين لتحديد محتوى المعلومات المالية هي:

- ✓ الأهمية النسبية.
- ✓ التكلفة.

أولا: الأهمية النسبية: تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير إنعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار و العكس، و من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا و غير هامة نسبيا و هذا نتيجة لوضعيتها من غاية الإعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدارجها و معالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس إن إختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومة تكون من خلال العناصر التالية[2]:

- ✓ البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛

---

[1] – ناصر محمد على الج هلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008-209، ص73.

[2] – حمزة محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر** ، مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة، الجزائر، النظام المحاسبي المالي، SCF، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

- ✓ حدود التجميع و التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- ✓ البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافة لإدراجها في القوائم المالية؛
- ✓ الخصائص الإفصاح عنها بعبارات و جمل وصفية؛
- ✓ العلاقات الخاصة بين الوحدات و الأفراد أو الجماعات المعينة، والتي تعبر على حقوق و مصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى؛
- ✓ الخطة و التوقعات اللائمة.

ثانيا: تكلفة المعلومات: يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لإتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد و هو تكلفة و هو تكلفة الحصول عليها مقابل القائدة لتي يجنيها من إستخدامها، و بالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للإستعمال إلا أن الأطراف الخارجين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية إرتفاع التكاليف الخاصة بمعالجتها و نشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة و التدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة و خاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين.

هناك قيود أخرى و هي:

العرف الصناعي: إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين و تعود اهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلا أن تكون متميزة الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

التحفظ: إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة و الحذر و هي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو سبب تعدد طرق القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الإعتراف و العرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المستوردة.

تغليب الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني: من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث و الظروف الإقتصادية المتعلقة بها، أي يجب تفضيل الجانب الإقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس المعلومات المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراية البيانات تبين أنها عبارة عن مجموعة من الإشارات و الرموز التي لا معنى و فائدة لها إلا بعد معالجتها إعتمادا على الخطوات التالية: الحصول على البيانات و تسجيلها، مراجعة البيانات، التصنيف، الفرز، التخلص، إجراء العمليات الحسابية و المنطقية، التخزين و الإسترجاع، التوزيع و الإتصال، بعد معالجة البيانات يتم الحصول على المعلومات و حتى تكون هذه المعلومات جيدة لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص،أهما وصول المعلومات إلى المستفيدين الوقت المناسب، ملائمة هذه المعلومات و توافقها مع إحتياجات مستلمها، و كذلك يجب أن تتميز المعلومات بالوضوح و الشمول و الدقة و للتأكد و عدم التحيز في الإستخدام إضافة إلى المرونة و الإقتصادية، و من هنا يمكننا القول ان البيانات هي أساس إنتاج المعلومات تقيد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات المعلومات هي عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها في شكل نظام لتقويم بتحويل مدخلات هذا النظام من مواد أولية تعتبر بيانات خام إلى معلومات يمكن الإستفادة منها.

و الجودة في المعلومات المالية من أهم الخصائص الذي يطلبها المسيرين من أجل إغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيارة قدراتها و كذلك من أجل تقييم أدائها و معرفة وضعيتها المالية.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم و المؤشرات المالية

تمهيد:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الإقتصاديات حيث ركزت عليه العديد من الدراسات و الأبحاث المالية و المحاسبية و الإدارية، فلكي يقوم المحلل المالي بتقسيم أداء المؤسسة، و تقيمها يجب عليه أن يعتمد في تقييمه على أدوات أو تقنيات موثوق فيها، و التي هي عبارة عن المؤشرات و النسب مالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا و إستخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

و ذلك لأنها تغطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، و في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: إستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النظام المالي المحاسبي

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي و نتائج عملياتها خلال فترة معينة، و قد تولت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من الميادين المحاسبية المتعارف عليها:

المطلب الأول: شكل الميزانية و تصنيف عناصرها

نظرا لأهمية الميزانية التي تكتسبها و تحظى بها ضمن القوائم المالية في المؤسسة و التي هي ذات أهمية بالغة سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: تعريف الميزانية:

و يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، حيث عرفت على أنها صورة توضيح الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية في نهاية فترة زمنية معينة [1]، ما يقصد بالميزانية بأنها عبارة عن صورة للمؤسسة في نهاية كل نسبة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها و الإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد.

و تنقسم الميزانية إلى جانبين هما[2]:

1) **الجانب الأيمن:** و يمثل الموجودات، و هي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة و تستعملها لأجل تحقيق الدخل.

2) **الجانب الأيسر:** و يمثل المطلوبات و حقوق المساهمين، و هو بين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي إستخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

ثانيا: أهمية الميزانية:

تتجسد أهمية الميزانية من أهمية الفقرات و العناصر التي تعرضها من جهته و القرارات الإقتصادية المهمة التي يتخذها المستفدين من معلومات هذه القائمة و يمكن تحديد نقاط الأهمية بالأتي[3]:

1)تمثل صورة مالية للشركة في تاريخ محدد، تبين ما لهذه الشركة و ما عليها.

2)تمثل هيكل مالي، و صفاته هذا الهيكل تشير إلى مدى قدرتها على البقاء، فقوة الشركة المالية تتمثل بالموارد الإقتصادية المتاحة تحت تصرفها من جهة و مصادر الحصول على هذه الموارد.

3) تستعمل معلومات هذه القائمة لتحديد من أين جاءت أموال الشركة و أين إستثمرت.

4) تقييد معلوماتها جهات عدة فتصنيفات إستعمال الأموال على شكل أصول متداولة و أخرى غير متداولة من جهة و خصوم متداولة و حقوق ملكية من جهة أخرى.

5) يعتمد التحليل المالي على النسب المالية المشتقة معظمها من الميزانية.

6)تفيد العديد من أرقام الميزانية في التنبؤ بالفشل المالي و القدرة على الإستمرار.

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص213.

[2] – محي الدين عبد الرزاق خمرة، **أساسيات التحليل المالي**، دار الأعصار العلمي للنشر و التوزيع، الأردن، 2017، ص30.

[3] – طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي،مرجع سابق، ص455.

ثالثا: تصنيف عناصر الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية و هي [1]:

1) الأصول:

- ✓ التثبيتات المعنوية؛
- ✓ التثبيتات المادية؛
- ✓ الإهتلاكات؛
- ✓ المساهمات؛
- ✓ الأصول المادية؛
- ✓ المخزونات؛
- ✓ أصول الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة(؛
- ✓ الزبائن، و المدينون الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- ✓ خزينة الأموال الإيجابية و معدلات الخزينة الإيجابية.

2)الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) و الإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر، الأخرى.
- ✓ الخصوم غير جارية التي تنضم فائدة؛
- ✓ الموردين الأخرين؛
- ✓ خصوم الضريبة المؤجلة)؛
- ✓ المرصودات للأعباء و الخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- ✓ خزينة الاموال السلبية و معدلات الاموال السلبية، بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو الملحق؛
- ✓ علاوات و إحتياطات؛
- ✓ حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة؛
- ✓ مبالغ للدفع و الإستلام؛
- ✓ الفروع؛
- ✓ المؤسسات المساهمة في المجمع؛
- ✓ جهات آخرى مرتبطة (مساهمين،مسيرين)؛
- ✓ في إطار مؤسسات رؤوس الاموال، ومن اجل كل فئة أسهم؛

[1] – عاشور كنوش، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- ✓ عدد الأسهم المرخصة الصادرة، غير محررة كليا؛
- ✓ القيمة الإسمية للأسهم أو الفعل إذ لم تكن للأسهم قيمة إسمية؛
- ✓ تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالي؛
- ✓ عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها و المؤسسات المشتركة؛
- ✓ الأسهم في شكل إحتياطات للإصدار في إطار خيارات او عقود للبيع؛
- ✓ حقوق و إمتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الإمتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في المجموع، وصف إلتزامات مالية آخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع او الإستلام.

و يظهر الشكل القانوني للميزانية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الشكل القانوني للميزانية جانب أصول الميزانية

السنة المالية في .....

الأصول	ملاحظات	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N 1
أصول غير جارية فارق بين الإقتناء المنتوج الإيجابي و السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية ارض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إنجازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها. مساهمات أخرى مبثة قروض و أصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول الغير جارية					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ الحسابات الدائنة و الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص28

الجدول رقم (02): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

السنة المالية في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس المال غير المستعان به. علاوات و احتياطات – إحتياطات مدمجة (1)فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة الصافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) مجموع (1) الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى و غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم الغير جارية (2) الخصوم الجارية • موردون و حسابات ملحقة • ضرائب • ديون مدينة اخرى مجموع الخصوم الجارية			
مجموع العام للخصوم			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص29

(1) لا يستعمل إلا في تقييم الكشوف المالية المدمجة.

المطلب الثاني: تصنيف و عرض البيانات في جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم الجداول التي تظهر الوضعية الإقتصادية للمؤسسة.

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

يعتبر ثاني الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة لكي تستطيع التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية [1] و يعد وضعية ملاحظة للأعباء و المنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع و يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح[2].

ثانيا: عرض البيانات في جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج مصدرا هاما من مصادر البيانات المالية فلذلك يتكون من [3]:

1) المتوجات : تتمثل في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحقق خلال السنة المالية في شكل مدخيل او زيادة في الأصول او إنخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات إسترجاع خسارة القيمة والإحتياطات.

2) الأعباء: تمثل الأعباء في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج او إنخفاض الأصول أو في شكل ظهور خصوم، و تشمل أيضا مخصصات الإهتلاك أو الإحتياطات او خسارة القيمة.

3) النتيجة الصافية للسنة المالية: هي الفارق بين مجموع المنتوجات و مجموع الأعباء.

[1] – عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء 2، دار المسيرة للنشر . و التوزيع و الطباعة، عمان، 2005، ص276.

[2] – الجريدة الرسمية الصادرة في 2008/05/28، العدد 27، المواد 12-19، ص14.

[3] – نفس المرجع السابق، ص14.

جدول رقم(03): حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم المبيعات			
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال(2+1)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم			
4- الفائض الإجمالي الاستغلال			
المنتجات العملياتية الاخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية.			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية – الأعباء- (يطلب بيانها)			
9-النتيجة الغير عادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص30

جدول رقم(04): حسابات النتائج حسب الوظيفة :

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (المخصصات للإهتلاك			
مصاريف المستخدمين)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب لمؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافة للأنشطة العادية			
الأعباء غير عادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص30

ثالثا: شكل جدول حسابات النتائج:

لجدول حسابات النتائج نوعان وهما:

1-جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

2-جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة.

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع السير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي عن الإستغلال؛
- ✓ منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ الأعباء العاملين؛

- ✓ الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛
- ✓ المخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات الغير المادية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛
- ✓ العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة، و يظهر الشكل القانوني لحساب النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):

مقارنة القوائم المالية بين SCF و PCN (الميزانية)

الميزانية حسب PCN	الميزانية حسب SCF
تتكون الميزانية من 05 أصناف: الأموال الخاصة؛ الإستثمارات؛ المخزونات؛ الحقوق؛ الديون. تعتمد الميزانية حسب PCN على: معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول و معيار درجة في ترتيب الأصول المتزايدة في الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترم فهناك عناصر غير سائلة كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات بالرغم من عدم إرتباطها بدورة الإستغلال	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 05 أصناف: الأصول : الأصول المتداولة و الغير متداولة الخصوم:الأموال الخاصة، الخصوم المتداولة و الخصوم غير المتداولة. تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية عل معيارين للتصنيف: 1) المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى إحدى الدورات المالية التالية: دورة الإستثمار: أصول غير متداولة. دورة الإستغلال: أصول متداولة، خصوم متداولة. دورة التمويل : أموال خاصة، خصوم غير متداولة. 2) معيار السيولة: فمثلا كلاما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول المتداولة، و كل ما هو قروض بنكية مستحقة في أقل من 12 شهر توضع ضمن الخصوم المتداولة.

المصدر : حواس صلاح، مصدر سابق، ص221

المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SCF

يمكن توضيح أهم التغيرات الحاصلة على المخطط الوطني المحاسبي * للوصول إلى النظام المحاسبي المالي **، فالمؤسسات نلزمة بإعداد القوائم المالية (الميزانية – جدول حسابات النتائج) لكل دورة مالية حسب النظام المحاسبي المالي، فلسهولة المقارنة و الوصول إلى دقة في المقارنة نستخلصها في جدول.

مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SCF

الجدول رقم (06):

مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF (جدول حسابات النتائج)

جدول حساب النتائج حسب PCN	جدول حساب النتائج حسب SCF
تصنيف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في المجموعة 08؛ نتيجة الإستغلال ج/88؛ نتيجة خارج الإستغلال ح/84؛ النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في ح/880؛ (ح/69-79) تكون عنصر من عناصر الإنتاج؛ تأخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الفقرة.	تصنف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها،و تصنيف أيضا حسب وظيفتها، و النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في PCN بل توضع مباشرة في حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزودج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة و نتيجة تحليلية. بعض النفقات و الإيرادات و الأرباح و الخسار لا تمر على صنف النفقات و الإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادة أو نقصان؛ نتيجة الدورة تظهر في الحساب ح/12؛ عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الإستغلال؛ تحسب الضريبة على الأرباح على أساس نتيجة الدورة بعناصر الضرائب المؤجلة.

المصدر: حواس صلاح، " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولة، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 220.

*– هو نظام ظهر سنة 1975 ليحل محل المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 و بدأ تطبيقه من 1 جانفي 1976.

** – هو نظام نشر سنة 2004، في الجريدة الرسمية و لكن لوجود بعض النقص فيه أعيد تعديله و إعادة نشره في الجريدة الرسمية في جويلية 2006، و لم يتم نشر النسخة الأصلية منه، و بدأ تطبيقه 2009.

المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

إن لتقييم الأداء أهمية كبيرة في تحقيق الكفاءة المصرفية و ذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة فلذلك مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مخالفة فلا يمكن لها إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة و متطورة و جيدة و لا تستطيع هذه الغدارة معرفة ما حققه من نتائج و ما ضيعته من فرص و من اجل تحديد خططها المستقبيلة إلا عن طريق تقييم أدائها و خاصة الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

يشير التتبع التاريخي لعملية تقييم أداءها أنها مورست منذ عصور قديمة عرفتها الحضارات القديمة، و تناولها المدارس الفكرية المختلفة بالدراسة، و لازالت، ليومنا هذا تثير إهتمام الباحثين و المفكرين الإداريين و رجال الأعمال.

أما لأداء فهو يدل على: " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، جمعت القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة"[1]

إن عملية تقييم الأداء نعني بها، " عملية قياس للإعمال المنجزة و مقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبق، أملا في إكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعيف و على النحو الموضح سابقا"[2].

كما تعرف بأنها: " وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من إن النتائج نتحقق على النحو المرسوم، و بأعلى درجة من الكفاءة"[3].

و من التعاريف السابقة يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء عملية إدارية متكاملة و أداء رقابة فاعلة تعمل للتأكيد من أن النتائج المحققة من العمليات و الأنشطة المختلفة خلال فترة معينة عادة تكون سنة مطابقة للأعمال المنجزة و مقارنتها بتلك النتائج و الأهداف المخطط لها و الوقوف النتائج و الأهداف المخطط لها و الوقوف على الإنحرافات و معرفة أسبابها من أجل تحسين و تطوير الأداء في المؤسسة.

أولا: أهمية تقييم الأداء

تبرز أهمية تقييم الأداء في المؤسسات من خلال ما أورده الباحثون، و يمكن إجماله في الأتي [4]:

1. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المؤسسة، و تعزيز دورها في الإقتصاد الوطني و آليات تعزيزها:
2. يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الإستثمار والتمويل و ما يصحابها من مخاطر.
3. حث الإدارة على التخطيط المستقبلي و إتخاذ القرارات.

---

[1] – إبراهيم محمد المحاسبة، **إدارة و تقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير للنشر التوزيع، البحرين، 2013، ص104.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، التح**ليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص82.

[3] – علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني ، **الحكومة المؤسسة و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص75.

[4] – نفس المرجع، ص ص76، 77.

4. معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.
5. تبرير الحاجة إلى الموارد بناءا إلى أسس عملية و موضوعية.
6. تعزيز مبدأ المساءلة بالإستناد إلى أدلة موضوعية.
7. يساعد بالإفصاح على درجة الملائمة و الإنسجام بين الأهداف و الإستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.
8. يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيها.
9. يقدم إيضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، و يعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه و الحكم عليه .

ثانيا: أنواع تقييم الأداء

عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة و إنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط في المؤسسة الإقتصادية و في ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية[1]:

1) تقيم الأداء المخطط:

و يراد به تقييم أداء للمؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة و ذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وفق فترات زمنية دورية كأن تكون شهرية و فصلية و سنوية و ربما لفترات متوسطة المدى من 3 إلى 5 سنوات، و هذا يهدف إظهار الإنحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجة اللازمة لها.

2) تقييم الأداء الفعلي:

و يقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية، و ذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الإختلالات التي تحدث و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية السنة المالية و دراسة تطوراتها عبر عدة فترات، و على ضوء ما تكشفه المعايير و النسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج خلال السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا

3) تقييم الأداء المعياري (القياس):

و يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعايرة يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف فعاليتها كالإنتاج و المبيعات و الأرباح و القيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيها إذا كانت النتائج الفعلية مرضية ام لا.

4) تقييم الأداء العام (الشامل):

[1] – مجيد الكرخي، **تقوم الاداء بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر التوزيع، عمان، 2007م، ص ص 44، 45.

و يقضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في المؤسسة الإقتصادية و إستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقسيم و التمييز بين أهمية مشاط أخر و ذلك عن طريقة إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقيم عالية و عامة للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخطوات الأساسية و المجلات العامة لعملية تقييم الأداء:

للقيام بتقييم الأداء لابد من إتباع الخطوات الأساسية، و لنجاحها لابد من توفر المتطلبات الأساسية لها.

اولا : الخطوات الأساسية لتقييم الأداء:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء التي يراعي إتباعها عند تقسيم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1) رسم السياسة و إعلانها.

أي رسم سياسة التقييم و إعلانها على كافة الأفراد المتأثرين بها بإبلاغ السياسة لميع من يعنيهم الأمر سواءا لقائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة و الهدف الذي يستخدم من اجله.

2) **إختيار الطريقة التي سنتبع في التقييم:** يتوقف إختيار الطريقة في الشخص الذي يستولي إعداد التقرير، و الأفراد الذين تفصح التقرير عن أدائهم.

3) تدريب المقومين *: إن نجاح في إستخدام تقارير الأداء يتوقف على الأشخاص الذين يوكل إليهم إعدادها، و من اجل نجاح في إعداد التقارير لابد من أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير و طريقة إستخدامها و مزاياها و عيوبها.

4) تطبيق السياسة و تحليل النتائج: لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه التقييم بحيث تنتمي العملية بالنسبة لأي مجموعة من الأفراد في ظروف محددة.

ثانيا: المجالات العامة لعملية تقييم الأداء.

لعملية تقييم الأداء ثلاث مجالات أساسية، و التي يتم حصرها فيما يلي: [2]

1)مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها:

يعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، و لابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي إختلال في الوقت المناسب.

2) تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:

و يعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات و التأثيرات الإقتصادية التي حدث نتيجة تنفيذ الخطة في حدودها ما هو مستهدف منها و كذا إكتشاف نقاط الضعف و مواجهتا.

---

* – المقومين: هم الأشخاص الذين يقوموم بعملية التقييم.

[1] – كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ،1997، ص ص 137-139.

[2] – منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية و تقييم الأداء**، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص76.

3) الرقابة على كافة الأفراد:

و يعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها و تنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، و الرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي [1]

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد تلبية إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.

و مما سبق فإن الأداء المالي:

- ✓ أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة؛
- ✓ أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في المؤسسة لبذل المزيد م الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها؛
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة و تشخيص في لحظة معينة ككل او لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات و بيانات تستخدم في قياس فترات تحقيق أهداف المنشأة و التعرف على إتجاهات الأداء فيها و لهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة و نجاحها و مستقبلها.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي بالغة الأهمية في غالبية الإقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبة و الإدارية [2].

و يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: [3]

1)الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .

2) إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط، و تتم بإعداد و إختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم لأداء المالي.

3) دراسة و تقييم النسب، و بعد إستخراج النتائج يتم معررفة الإنحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي م خلال مقارنة بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

---

[1] – محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص45

[2] – حمزة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص85.

[3] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 51-52.

4) وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.

ثالثا: العوامل الداخلية الإدارية و الفنية المؤثرة على الأداء المالي

و تتخلص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي: [1]

1) الهيكل التنظيمي :

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الإتصلات و الصلاحيات و المسؤوليات وأساليب بتبادل الأنشطة و المعلومات، و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها.

2) المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم و كيفية إتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة و أهدافها.

و عملياتها و نشاطاتها مع إرتباطها بالأداء، و أما إتخاذ القرار هو أخذه بطرية عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لإتخاذها، و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

3) التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات، و على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعية أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و إستعابها و تعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء.

4) الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أداوها أقل فعالية،ن و إيجابا من حيث انه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة.

[1] - نفس المرجع، ص ص 48-51.

المبحث الثالث: إستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تقع على عاتق المؤسسة مسؤولية حماية أموال المودعين و تحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين و دائنين و عاملين و غيرهم، مما يستدعي قيام تلك المؤسسة بإستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالي التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها، و تظهر الوضع المالي:

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية

يمكن ان تعرف الميزانية المالية على انها جدول يتضمن جانبين جانب الأصول و جانب الخصوم و ترتب الأصول حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية ، و ترتب الخصوم حسب تاريخ الإستحقاق و مبدأ السنوية [1].

أولا: مبادئ إعداد الميزانية المالية

هناك مبادئ لترتيب عناصر الأصول و عناصر الخصوم و هي كالتالي[2]:

1) ترتيب عناصر الأصول: ترتيب عناصر الأصول وفق لمبدأين التالين:

مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرق للتحول إلى السيولة في حالة النشاطات العادي للمؤسسة.

مبدأ السنوية: فإذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، اما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فتعتبر من الأصول المتداولة

2) ترتيب عناصر الخصوم: ترتيب عناصر الخصوم وفقا للمبدأين التاليين:

مبدأ الإستحقاق: أي وفق المدة المحددة لإستحقاق هذه الخصوم.

مبدأ السنوية : إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون الطويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من السنة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الإستحقاق (للخصوم)، و السيولة (الأصول)، و يراعي في عملية تقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل و تقييم الأداء.

[1] – بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي و تحليل الإستغلال**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1997، ص99.

[2] – حسين لبيهي، **التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكر ماجستير، علوم التسيير**، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1994، ص39.

الجدول رقم (07): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
✓ الأصول الثابتة ✓ الاستثمارات المعنوية ✓ الاستثمارات المادية ✓ قيم ثابتة أخرى ✓ قيم مالية	✓ الأموال الدائمة ✓ الأموال الخاصة ✓ ديون مالية متوسطة و طويلة الأجل
مجموعة الأصول الثابتة	**مجموع الأموال الدائمة**
✓ الأصول المتداولة ✓ قيم الإستغلال ✓ قيم قابلة للتحقيق ✓ قيم جاهزة	✓ ديون قصيرة الأجل
مجموعة الأصول المتداولة	**مجموع الديون قصيرة الأجل**
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: من إعداد الطالبة، إعتمادا على مجيد الكرخي، تقوم الأداء بإستخدام النسب المالية

الجدول رقم (8): شكل الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الإستخدمات الثابتة		الموارد الثابتة	
الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على مجيد الكرخي، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور تقييم الأداء الذي تستعمله المؤسسة لتقييم مركز المالي، و لا يمكن إستعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

أولا: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها: "علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن نسبة أخرى مماثلة و تسمت بالنسبة و على ضوء عملية المقارنة يمكن تقيم الموقف"[1].

[1] – عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي و دراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص51.

كما تعرف النسب المالية على أنها: "عبارة عن علاقة بين بسط و مقام، و قيم البسط و المقام هي البيانات و الأرقام التي تعرضها الميزانية و قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسرة له"[1].

و مما سبق نستنج بأن النسب المالية هي علاقة بين متغيرين يخصان عملية مالية، و يتم ذلك يقسمه احدهما على الأخر و هي لا تضيف شيء جديد للمتغيرين و إنما تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على النتائج من عملية التحليل و وضعه في خدمة مقيم الأداء.

ثانيا: أهمية النسب المالية

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية[2]:

1) تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة إلتزامات الجارية؛

2) قياس درجة نمو المؤسسة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة؛

3) توفير البيانات و المعلومات اللازمة لتقييم الأداء و رسم السياسات؛

4) قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة بإستغلال الجدوى، لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

ثالثا: أنواع النسب المالية:

يمكن تصنيف النسب المالية، وفقا للنشاط، أو المهمة المراد تقييمها حيث تصنيف هذه النسب إلى مجموعات هي:

- ✓ نسب السيولة؛
- ✓ نسب النشاط؛
- ✓ نسب التمويل و الإستقلالية المالية؛
- ✓ نسب المردودية[3].

1) نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها بإستخدام أصولها السائلة و النسب السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر أي السهولة و السرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر.

و إن المؤسسة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالإلتزامات [4]، و تتضمن نسب السيولة عدة نسب فرعية هي: السيولة العمة، السيولة المختصرة، السيولة الفورية.

[1] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 54.

[2] – نفس المرجع، ص ص 54-55.

[3] – عبد الغفار حنفي،مرجع سابق ، ص 52.

[4] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 62-63.

✓ **نسبة السيولة العامة (نسب التداول):** هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل) و تحسب كما يلي[1]:

الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل

يجب أن تكون هذه السنة أكبر من 1، أي تحقيق رأس مال عامل صافي إيجابي مما يغطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة أما إذا كان أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة و عليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل[2].

✓ **نسب السيولة المختصرة:** و هي نسبة الخزينة العامة، و تستخدم بفرضية تعطل الإستغلال عند التحول إلى السيولة، فهل بإمكان القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة و حدها تسديد الإلتزامات قصيرة الأجل و تحسب كما يلي:

(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)/ ديون قصيرة الأجل

و عادة ما تكون هاته النسبة محدودة بين حدين 0,3 و 0,5 أي تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة تساوي الحد نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل[3].

✓ **نسب السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة و ذلك عن طريق إستعمال القيم الجاهزة (النقدية) المتاح، و ذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية او بيع المخزونات و الذمم في المدى القصير، أو بعبارة آخري تبين هذه السنة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها[4].

و تحسب كما يلي[5]:

النقدية / القروض قصيرة الأجل

✓ **نسبة قابلية السداد:** تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الإقتراض.

و تحسب كما يلي:

مجموع الأصول / مجموع الديون

[1] – محي الدين عبد الرزاق حمزة، مرجع سابق، ص158.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص337.

[3] – ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، مطبعة مداني (بوفاريك)، 1990، ص56.

[4] – أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الإستراتيجي**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996، ص167.

[5] – منير صالح هندي، مرجع سابق، ص48.

كلما إنخفضت هذه النسبة دلة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون لغير لدى المؤسسة وبالتالي لاحظ أكبر للحصول على ديوان أخري في حالة طلبها، و هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية إلتزامها.

2) نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط مدى فعالية المشروع في إستخدام الموارد المتوفرة لديه، و تتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات و يعني حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و الأصول الثابتة و غيرها[1].

معدل دوران المخزون: و يطلق على هذه النسبة أيضا معدل الإنتفاع و تحسب عن طريق قسمة صافي المبيعات على المخزون، و يشمل عادة المخزون على مواد أولية، بضائع تحت الصنع، البضائع المنتجة أو المصنعة سعر البيع.

و يقيس دوران المخزون عدد مرات إستخدام المخزون خلال سنة الواحدة، فهذا المعدل موضح مدى حركة المخزون السلعي خلال فترة معينة و قياس كفاءة الغدارة في الرقابة على المخزون[2]

و يحسب ما يلي[3]:

تكاليف البضاعة المباعة / متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون:

بضاعة أول المدة + بضاعة أخر المدة / 2

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة إنسياب مخزون المؤسسة.

معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا العمل عدد مرات إستخدام الأصول الثابتة، حيث يتم قياس إستثمار أموال المؤسسات في الأصول الثابتة، و بمقارنة عدد مرات دورات الأصول الثابتة بالأعوام السابقة و معدلات المؤسات المماثلة للنشاط يتضح مدى إستخدام المنشأة لأصولها الثابتة.

و لاشك ان زيادة هذا المعدل تعني شدة إستغلال المنشأة لأصولها الثابتة، مما يتطلب ضرورة زيادة الإستثمار في الأصول الثابتة، كما أن معدل الدوران المنخفض يعني أن هناك زيادة غير مرغوب فيها في الإستثمار في الأصول الثابتة[4].

و يحسب كما يلي[5]:

المبيعات / الأصول الثابتة

[1] – محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، **الإدارة المالية: مدخل القيمة– إتخاذ القرارات، الدار الجامعية** الإسكندرية، 2010، ص442.

[2] – أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 361-362.

[3] – عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، مرجع سابق، ص325.

[4] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 367.

[5] – محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق، ص 446.

معدل دوران إجمالي الأصول:

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى النقص و الزيادة في إستغلال مجموع الأصول، حيث يدل إنخفاض ذلك المعدل على عدم إستخدام المنشاة و إنتفاعها بكامل أصولها، أي أن هناك زيادة غير مستغلة في الإستثمار، كما يشير زيادة المعدل إلى نقص الإستثمار في الأصول او الإستخدام الفعال لها[1].

و يحسب كما يلي[2]:

صافي المبيعات / إجمالي الأصول

3) نسب التمويل و ا لإستقلالية المالية:

توضح هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول و إستحقاقية الخصوم وتحليل السياسة المتبعة م طرف المؤسسة و يكون التقييم بهذه النسب كما يلي:

نسب التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة و تحسب كما يلي:

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فغنه يجب ان تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة و هو ما يجعل رأس المال العامل معدم..

نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها بإمكانيتها الخاصة، و تحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نسبة الإستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عند دائنيها، و نحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفصل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2، و لهذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة[3].

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص368.

[2] – عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، مرجع سابق، ص326.

[3] – Stephane Griffiths, gestion financière, édition Chihab, Alger, P373.

نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة على مدى إعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، و تحسب كما يلي:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت من الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها[1].

4)نسب المردودية:

المردودية مصطلح يستخدم في تسيير المؤسسة في نظريات عديدة و تقيس نفس المردودية فعالية النشاط داخل المؤسسة و تحسب بالوحدات النقدية.

مردودية الأصول الإقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب كما يلي[2]:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

و هي مردودية الإستخدام المالي، فهي تعبر عن مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكيها و كلما كانت كبيرة، كلما دل ذلك على كفاءة إستغلال المؤسسة[3].

مردودية الأموال الخاصة (المالية): تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الاموال الخاصة المستعملة و تحسب كما يلي[4]:

النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

تقيس لنا كفاءة إستخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة و ذلك بالمقارنة مع الإستثمارات و النتائج المحققة[5].

مردودية التجارية: تمثل بضخامة رقم الأعمال و لكن لمل يقدمه رقم الأعمال من نتيجة و يحس كما يلي :

النتيجة الصافية / رقم الأعمال

تسمح بتفكيك نشاط المؤسسة و هي تظهر أنه يتطلب على المؤسسة الحصول على نتائج كافية لكل منتوج مباع لتغطية التكاليف للحصول على الارباح[6].

[1] – أحمد عطا الله قطامين، مرجع سابق، ص168.

[2] – إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسير المالي: الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ص167.

[3] – حسين سهيب، عثمان يخلف، **محاضرات في التسيير المالي و التحليل المالي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص29-30.

[4] – بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص114.

[5] – حسين سهيب و عثمان يخلف، مرجع سابق، ص31.

[6] – نفس المرجع، ص31.

نسبة ربحية الإستغلال: تسمح هذه السنة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، و تحسب كما يلي:

نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال

نسبة القيمة المضافة: تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه، و تحسب كما يلي:

القيمة المضافة / رقم الأعمال

5)القدرة على التمويل الذاتي: و هي نسبة توضح مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها، أي إعتمادها على قدراتها الداخلية أو عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية و تحسب كما يلي [1]:

التيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي و تتمثل أساسا في رأس المال العامل، إحتياج رأس المال العامل و الخزينة.

أولا: رأس المال العامل

1)تعريفه: و هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش أمان، و هو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الإستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل و من خلال هذا المفهوم، فإن رأس المال العامل، يحسب بطريقتين كما يلي:

الحساب من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الحساب من أسفل الميزانية = الأموال المتداولة – ديون قصيرة الأجل[1]

و يعرف على أنه الفرق بين أصول المنشأة المتداولة و مطلوباتها قصيرة الأجل أي أن أصولها المتداولة يزيد عن مجموع إلتزاماتها قصيرة الأجل[2].

[1] – إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص167.

[2] – محي الدين عبد الرزاق حمزة، مرجع سابق، ص 157.

2) أنواعه:

✓ **رأس المال العامل الخاص:** و هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة و يحسب كما يلي:

أموال خاصة – أصول ثابتة

الأصول المتداولة – ∑الديون

و يعبر رأس المال الخاص أداة للحكم أداة للحكم على مدى الإستقلالية المالية للمؤسسة، أي أن وجوده يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة بالأموال الخاصة، كما انه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية[1].

رأس المال العامل الصافي (الدائم): يمكن تعريفه بأنه الرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل، و غالبا ما يكون رقما موجبا، و يعتبر مقياسا مقبولا سيولة و يحسب كما يلي:

الأصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل

الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

و يجب ان يكون رأس المال الدائم ذات قيمة كبيرة كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أيضا ولهذا يحدد رأس المال العام الدائم دراسته:

✓ التناسب بين القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة في الأصول.

✓ درجة سيولة المخزون.

✓ العلاقة او التناسب بين الأموال الخاصة و الديون[2].

رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط إستغلال المؤسسة و هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشتمل مجموعة الأصول المتداولة و يحسب كما يلي:

موارد دائمة – إستخدامات مستقرة

مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

[1] – عمر بوخزار، **مبادئ المحاسبة التحليلية**، مطبعة مزيان، الجزائر، 1988، ص 33.

[2] – ناصر دادي عدوان، مرجع سابق، ص 46.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة و تحديد مسار المؤسسة، أي في طريق النمو و التدهور[1].

3)أهم الحالات المتعلقة برأس المال العامل :

الشكل رقم (07) : الحالات المختلفة لرأس المال

أصول ثابتة	أموال دائمة		أصول ثابتة	أموال دائمة		أصول ثابتة	أموال دائمة
				ديوان قصيرة الأجل			
أصول متداولة	ديوان قصيرة الأجل		أصول متداولة			أصول متداولة	ديوان قصيرة الأجل

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل و الشكل التالي يوضح ذلك:

ر.م.ع = 0 ر.م.ع < 0 ر.م.ع > 0

Source: Jack Malilles, Michel Remillere " Analyse Financière de entreprise " 6éme édition, Dunod, Paris 1992,P247.

1) **إذا كان رأس المال العامل موجبا (ر.م.ع > 0)** :هذه الوضعية تبرز تعريف رأس المال، أي أن الأموال الدائمة تفيض عن الأصول الثابتة، و يجب تحقيق هذه الحالة خاصة في المؤسسات الإنتاجية.

2) إذا كان رأس المال العامل معدوما (ر.م.ع = 0): هذا يعني ان الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، و نفس الشيء للأصول المتداولة تكون ممولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، و تعتبر هذه الحالة غير مناسبة، لتجنب خطر عدم القدرة على التسديد.

3) إذا كان رأس المال العامل سالبا (ر.م.ع < 0): على المؤسسة تفادي هذه الحالة و هذا من اجل الحفاظ على توازنها المالي، و هذه الحالة تعني ان السيولة لا تغطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة.

[1] – نفس المرجع ، ص47.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل BFR *

يعتبر هذا المؤشر مكمل لبعض النقائص التي لم يفسرها رأس المال العامل و هو مرتبط بعمليات دورة الإستغلال.

1) تعريفها: تشمل المؤسسة في كل دورة إستغلالية على موارد دورية (وهي الديون الأجل ما عدا السلفات المصرفية) و هذه الموارد تغطي بها مستلزمات او إحتياجات الدورة (و هي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق)، و بمقارنة قيمة العنصرين تحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أولا؟

فإذا كان الفرق موجبا فإن المؤسسة لم تعط كل إحتياجات الدورة الإستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى و عليها أن تبحث عن موارد تزيد مدتها عن الدورة، أو تحتاج إلى رأس المال للعامل و العكس في حالة سلبية النتيجة[1].

2) علاقة حساب إحتياجات رأس المال العامل[2]:

إحتياجات الدورة – موارد الدورة

(قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) – (الديون قصيرة أجل – السلفات المصرفية)

[1] – ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص11.

[2] – نفس المرجع ، ص11.

* – PFR: Besoin Fonds de roulement.

ثالثا: الخزينة TR*

الخزينة عموما الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة و تعرف بأنها مجموعة الأموال التي هي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال.

تعريفها: تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن ان تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، او عن الصافي بين رأس المال العامل و إحتياطات رأس المال من رأس المال.

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR و إحتياج رأس المال العامل BFR و تحسب كما يلي:

القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل[1]

و يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة

الخزينة الموجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تحويل إحتياجات الدورة، و هناك فائض يضمن إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة إستعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل آو تحويلها إلى الإستثمارات.

الخزينة السالبة: نجد ان إحتياطات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الإستغلال فتلجأ إلى الإقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من إحتياجات الدورة، وهذا ما يسبب إختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

الخزينة الصفرية: إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لإحتياج رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط او تبذير الاموال مع عدم وجود إحتياطات في نفس الوقت[2].

---

*- TRESOR

[1] – نفس المرجع ، ص ص 25-26.

[2] – ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 53.

خلاصة الفصل:

تم هذا الفصل التطرق لبعض أفضل و أهم النسب و المؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالية للمؤسسة الإقتصادية فهي خلال هذا الفصل يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة هي التي تساعد المؤسسة على إكتشاف نقاط الضعف و القوة و كشف الإنحرافات و محاولة علاجها، و تساعدها عملية تقييم الأداء في تعريفها على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج و إقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، و لتقييم الأداء المالي ثم التطرق إلى الأساليب و المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات من الوفاء بإلتزاماتهم، و الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية، أما الغرض من تقييم المؤسسة فهو يوزعها مجموعة من المميزات ذات الأبعاد الإقتصادية بالإضافة إلى تحسين لقدرة الكلية للمؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة الإسمنت

سور الغزلان بالبويرة

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة إقتصادية سواءا تجارية كانت أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، من اجل الحفاظ على بقائها و تحقيق وضعية مالية مريحة و لهذا وجب على كل مؤسسة توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من اجل تقييم أدائها من خلال الإعتماد على تقنيات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات المالية و من بين هاته المؤسسات مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان التي هي محل الدراسة بحيث قسمنا هذا الفصل الثالث ألا و هو التطبيقي إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بالبويرة.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بالبويرة (2015-2017).

المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان

تكتسب وحدة الإسمنت بسور الغزلان أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية فهي تلبي جزء كبير من احتياجات المؤسسات على المستوى الوطني وكذا الأفراد فيما يخص مادة الإسمنت، كما أنها تغطي أكبر جزء من احتياجات منطقة الوسط.

في هذا المبحث سنقوم بعرض تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بإتباع النقاط التالية: نشأة المؤسسة و تطورها، التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي، أهداف شركة الإسمنت و مراحل عملية إنتاجها.

المطلب الأول:نشأة المؤسسة و تطورها

في إطار مخططات التنمية الاقتصادية الكبرى التي اتبعتها الجزائر في بداية 1974، تم إنشاء مؤسسات اقتصادية هامة ، من بينها الشركة الوطنية لمواد البناء ، وهي مؤسسة تجارية، هدفها إنتاج الإسمنت ، وتحقيق الربح وتقديم أجود الخدمات تحت شعار " أجمل وأجود الخدمات".

ولقد مرت منذ نشأتها سنة 1980 بمراحل سيطرت الشركة فيها على السوق الوطنية بسبب حاجات السوق المتزايدة آنذاك، آما تسييرها فكان من طرف الوزارة ال صناعة الخفيفة، بإعتبارها المحددة لمختلف السياسات على المدى الطويل والمتوسط مثل سياسة الأجور وسياسة والتسويق.

وقد كانت عبارة عن شركة عمومية محلية تحت اسم الشركة الوطنية لمواد البناء ، إلا أنها لم تدم مطولا بسبب تقسيمها إلى العديد من المؤسسات الفرعية سنة 1983، وكل مؤسسة مختصة في إنتاج منتجات معينة (قرميد، الرمل الإسمنت) و هذه الآخرة تم تقسيمها لمؤسسات جهوية: غرب، اسمنت الشرق، و المؤسسة الجهوية للإسمنت و مشتقاته و هي المؤسسة محل الدراسة.

و من الاسباب التي ادت لتقسيمها:

- ✓ عدم وجود تحديد دقيق لمستويات اتخاذ القرارات مما أدى إلى تداخل المهام.
- ✓ كبر حجم الشركة وصعوبة التحكم فيها.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي

أولا:التعريف بشركة الإسمنت:

تقع شركة الإسمنت على فج بكوش في الطريق الوطني رقم 5 وتبعد عن مدينة سور الغزلان بحوالي 7كم، وعن مقر ولاية (البويرة) ب 25كم، ، تتربع على مساحة 41 هكتار.

وفي تاريخ 1979/11/26 تم إمضاء العقد الخاص بإنشائها أما انشاءها الرسمي فكان في 1980/02/26 من قبل شركة دنماركية .

بدأ إنتاج الإسمنت من قبل الشركة بتاريخ 1983/10/20، وقدرت تكاليف الإنتاج بحوالي 1231668943 دج علما أنها تأسست برأسمال قدره 246 مليون دينار، وتصل قدرة إنتاجها من 3000 طن إلى 1000000 طن وحيث تنتج نوعين من الإسمنت CPA325 و CPA250، أما بالنسبة للطاقة البشرية فهي تشغل من العمال

حوالي 360 و150 من الإطارات والمنفذون 208 ونظام العمل في هذه الشركة هي 3X8 فرق مقسمة إلى ثلاث فرق كل فرقة تعمل 8 ساعات ، فيما يتم التناوب بين الفرق كل ثلاثة أيام.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

إن الهيكل التنظيمي يتطور ويتغير بتوسع نشاط المؤسسة إذ لا بد من وجود هيكل يتلاءم مع هذا التوسع، وهذا ما لاحظناه في هذه المؤسسة بحيث يتماشى الهيكل التنظيمي مع توسع نشاطه، وسنحاول عرض الهيكل التنظيمي الخاص لمؤسسة الإسمنت وفق الشكل التالي:

1) المديرية العامة :

يوجد بها المساهمين والأمانة والمدراء المركزيين ونواب المدراء وبعض المكلفين بالدراسات المختلفة، منها الدراسات القانونية والإدارية والتقنية وأمانة كل مديرية فيها ، وهناك مصلحة المحيط والبيئة حيث تهتم بالمواد المسموح استعمالها في الإنتاج.

2) مديرية الموارد البشرية :

تهتم بالعنصر البشري ونظرا لأهميتها تسهر هذه الدائرة للإطلاع على مختلف القوانين التي لها علاقة بالعمال وعملية تسييرها، ويوجد بهذه الدائرة ما يلي:

3) نيابة مصلحة الموارد البشرية :

وتهتم بوظائف التنصيب، الحضور الغيابات، الاستقبالات وساعات العمل بما فيها الساعات العادية والإضافية ويوجد بها مصلحة المستخدمين التي تتضمن قسم الأجور الذي يقوم بدفع الأجور بعد حصوله على حركة تغيرات العمال وذلك بتسيير المستخدمين وقوائم تتضمن مصاريف العلاج من قسم الوسائل العامة الذي يقوم بتعويضات العطل المرضية الأدوية، حوادث العمل والتقاعد وتوفير الأدوات المدرسية والألبسة في بعض المناسبات.

– مصلحة التكوين : تهتم باستقبال الموظفين الجدد وتوجيههم إلى مختلف المصالح للتعرف عليها، كما تقوم بتدريب اليد العاملة لجعلها أكثر كفاءة وقدرة على أداء العمل، أي تنظيم وتسيير المتربصين، والمصلحة الاجتماعية تقوم بالنقل والإطعام والبناء وغيرها.

4) مديرية العمليات:

تتمثل وظيفتها في الإطلاع على القوانين المتعلقة بالإنتاج والصيانة وتتضمن:

مصلحة المناهج

يتمثل دورها في برمجة وإصلاح مختلف الأعمال بتخطيط كيفية التدخل ومواقع التدخل ومراقبة العمال وإنشاء تقارير مفصلة عن حالات المجموعات العملية.

مصلحة مراقبة النوعية: تقوم بمتابعة لاستغلال المحجر وجودة مسار الإنتاج ومراقبة استعمال المواد الأولية ودراسة إمكانية دخول إنتاج جديد والقيام بدراسة مقارنة بين المخابر.

– دائرة الإنتاج :

يهتم بإنتاج وتتبع طرق الإنتاج ويتكون من عدة مصالح نذكر منها:

- ✓ **مصلحة الإنتاج** : يهتم بإرسال المنتوج إلى المستهلك وفق متطلبات السوق.
- ✓ **مصلحة الصيانة العامة** : مهمتها القيام بجمع أعمال الصيانة العامة.
- ✓ **دائرة الإسمنت ومشتقاتها**: تهتم بصناعة الإسمنت منذ دخولها كمواد خامة إلى غاية التحويل .

5) مديرية الصيانة العامة :

تهتم بصيانة المعدات والآلات والتجهيزات التي يستعملها المصنع وتتكون من نوعين : المراقبة قبل العطب وإصلاح العطب بعد دخولها .

- ✓ **دائرة الإعلام الآلي**: هي مصلحة اعتمدت في البداية على موظفين لهم إمكانيات بسيطة في الإعلام الآلي وفي 1990 عمت عملية توزيع أجهزة الكمبيوتر على مستوى كل مكاتب الوحدة مما أصبحت من الضروري وضع مصلحة مختصة في الإعلام الآلي ، وتتمثل أهميتها في عملية اختيار النوعية للآلات وإدارتها وتوزيعها على الأشخاص المعنيين وتبقى المسؤولية الأولى والأخيرة في صيانتها، وتحتوي على عدة مناطق كل منطقة لها أعمال صيانة خاصة بها.
- ✓ **دائرة الميكانيك الصناعية** : مهمتها الحفاظ على المعدات والتجهيزات في الشركة، وإعطاء أعمال الصيانة لجميع المرافق وتتكون من :
- ✓ **مصلحة المنافع**: تهتم بصيانة التجهيزات الخاصة بالتبريد وتوزيع مياه الشرب وخاصة الاستعمالات الصناعية وكذا مضخات المياه وضاغطات الهواء من حيث وقايتها ونظافتها.
- ✓ **مصلحة التسرب**: تقوم بصيانة نشاطه الناقل للمواد الأولية من المحجر إلى المصنع والمادة نصف المصنعة للعملية الإنتاجية.

6) مساعدة الأمن:

يشرف على عملية الحراسة ومختلف أعمال الأمن الصناعي وكذالك يشرف عليها رئيس المصلحة وعدد من العمال المختصين في هذا الميدان ويتمثل دورها في المحافظة على أمن الشركة، والعمل عن طريق الحملات الإعلانية وتقديم النصائح والإرشادات ، كما تعمل على توفير الألبسة والأحذية الصناعية والواقية.

7) مديرية التموين:

من خلال مهامها المتمثلة أساسا في اقتناء المواد والسلع الضرورية للشركة ، ومختلف ما يتعلق بالمقالات والخدمات التي تحتاج إليها الشركة وما يتطلب إبرامها لعقود الصفقات سواء من الطرف الداخلي أو الخارجي.

- **التموين الخارجي** : يستورد مصنع الإسمنت مختلف الاحتياجات الغير متوفرة على المستوى الوطني من آلات ومعدات وبصفة مستمرة يراعي في العملية امتياز الشركة المنشأ للمصنع.
- **التموين الداخلي**: بعد تلقيها معلومات المخزون من رئيس الدائرة يتم اختبارها للقيام بإجراءات الشراء وأول ما يلفت النظر هو جودة المنتج وأيضا السعر ، أما الشراء يتم وفق إجراءات إدارية معينة.

تسيير المخزونات : بعد تلقي المواد من مصلحة التموين تتم عملية تخزينها حيث تفرز كل مادة على حدى بمراعاة الخصوصيات وفق تقنيات علمية ، فبمجرد محضر استلام بحضور مكلف بعملية الشراء ومستعمل المادة والمكلف بالتخزين وتتكون مصلحة التخزين من :

- ✓ فرع تخزين المواد الأولية
- ✓ العتاد الميكانيكي والكهربائي.

8)مديرية المالية :

تعتمد في عملها على نصوص قانونية وتنظيمية خاصة القانون التجاري، فيما يتعلق ببيع المنتوج وكذا قانون المالية قانون يتعلق بالضرائب ، قانون البنوك، حيث تعتمد في تسيير فروعها بناءا على هذه القوانين والسهر على الإطلاع على المستجدات القانونية من خلال الجرائد الرسمية التي تصل الشركة بصفة دورية.

وتهتم هذه الوظيفة بمعالجة المعلومات المحاسبية والمالية، وكذالك تسجيل وتلخيص المعاملات التي تتم سواء كانت من الداخل أو الخارج وتتجزأ هذه الدائرة إلى مصالح أخرى.

- **مصلحة المحاسبة** : تهتم بالعمليات المحاسبية وفقا لأصول المحاسبية المتعارف عليها وتنقسم إلى قسمين قسم المشتريات وقسم المبيعات.

– **مصلحة المالية** : تهتم بجميع نفقات الشركة لها قسم يدعى الصندوق، ويقوم بالتسيير الفوري لبعض العمليات كالتسبيقات عن الشراء، كما أنه يدفع الضرائب على الأجور، ويقوم كذالك بتحويل المبالغ النقدية من البنك ويضعها في الحساب الجاري بالصندوق.

– **مصلحة تسيير الميزانية** : تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة في المديرية وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في البرمجة أو التخطيط أو المتابعة، وكذالك تقييم الأداء داخل مختلف المصالح ويتم وضع ميزانية تقديرية وعلى هذا الأساس يتم الإنتاج وفي نهاية السنة يتم التصحيح وهذا القسم متفتح على جميع الأقسام داخل الشركة، وعند تقدير الميزانية هناك ثلاث عوامل يرتكز عليها:

- ✓ البيانات التاريخية المحققة في العام الماضي.
- ✓ الاقتراحات والتطورات التي يقترحها المسئولون.
- ✓ الخبرة والتجربة المكتسبة في ميزان التخطيط والبرمجة من طرف إطارات الوحدة.

9)مديرية التسويق:

يتم على مستواها بيع الإسمنت حيث تحتوي على ثلاث أقسام:

– **قسم الفوترة** : مهمته استقبال الزبائن يوميا وتحرير الفواتير الخاصة بهم وقبض مبالغ ثم تحرير أسعار التسليم، وفي نهاية كل يوم يقوم رئيس القسم بتسجيل مبالغ الفواتير.

– **قسم التحميل** : مهمته رصد ومراقبة الكمية للأسعار التي خرجت من قسم المبيعات لمدة 15 يوم للزبائن المتعاملين على أساس التسديد لأجل.

– **قسم المبيعات** : مهمته تسليم الكميات المباعة للزبائن وإحصائها ويقوم ببرمجة الإنتاج الشهري للرد على الزبائن، ويرتبط خاصة مع المصالح التالية:

- ✓ المحاسبة
- ✓ التمويل
- ✓ الإنتاج

ويتم بيع الإسمنت بإتباع الخطوات التالية :

- ✓ البيع عن طريق العقد
- ✓ البيع بالفاتورة
- ✓ البيع عن طريق الشيك.

الشكل (08): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت بسور الغزلان

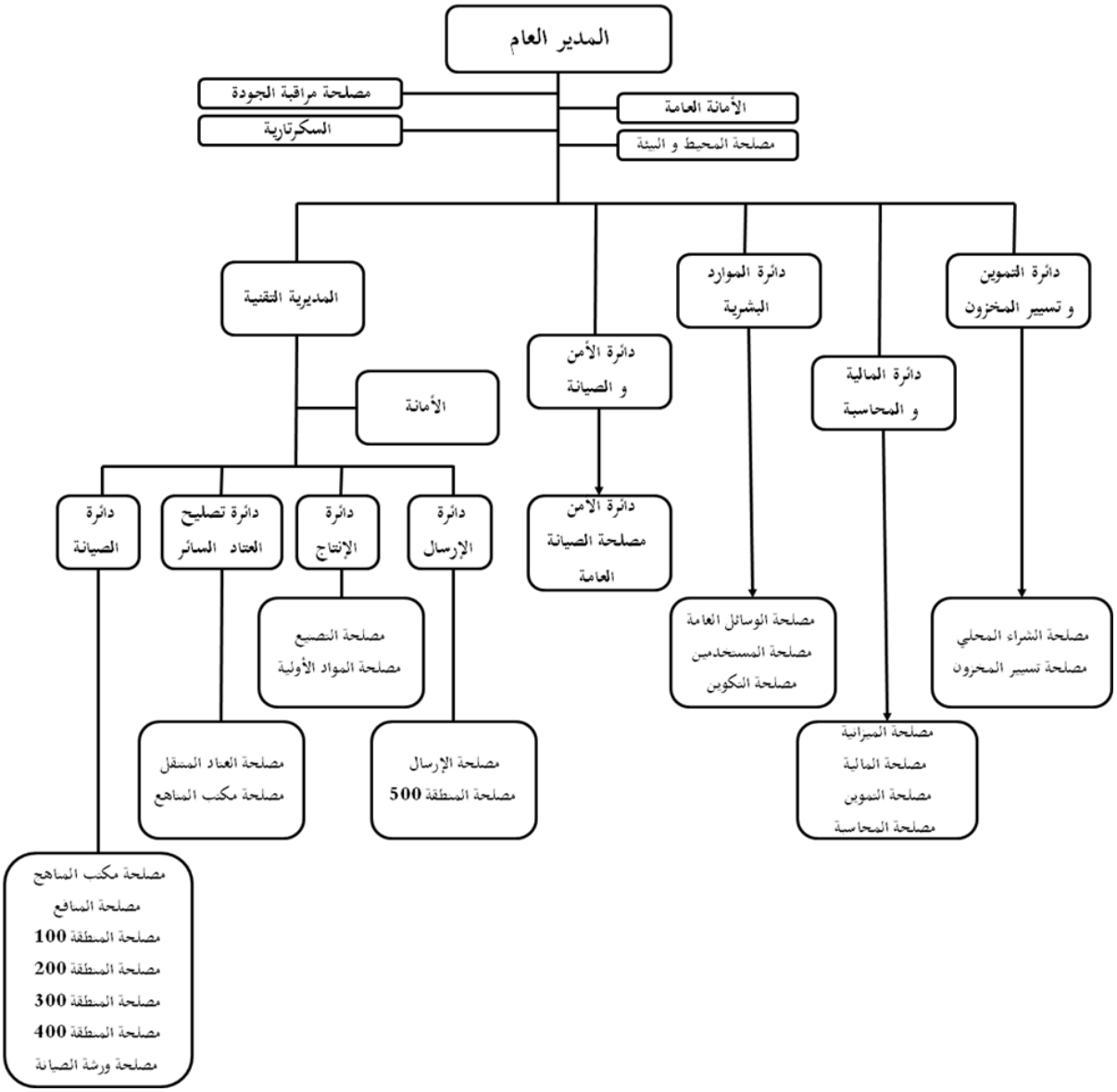

المصدر : من طرف المؤسسة

المطلب الثالث: أهداف شركة الإسمنت مراحل عملية إنتاجها

أولا: أهداف شركة الإسمنت:

تلعب الشركة دورا مهما على المستوى الوطني و سنتطرق في هذا المطب لأهم أهدافها:

- ✓ مؤسسة إقتصادية تهدف لإنتاج الإسمنت و تحقيق الربح
- ✓ تلبية الحاجات المتزايدة لمادة الإسمنت حيث ترجع الزيادة في الطلب لكبر حجم المشاريع و تعددها و زيادة توزيع عملية بناء المساكن سواءا من طرف الدولة او من طرف المواطنين، و هذا مواكبة لتطور النمو الديمغرافي المتزايد و إرتفاع نسبة المعيشة للأفراد بالجزائر، و تتغير الظروف الإقصادية و الإجتماعية بصفة عادية.
- ✓ المساهمة في إمتصاص القوة العاملة و الحد من ظاهرة البطالة مع العلم أن هذه الصناعة من اكثر الصناعات إستقطابا للقوى العاملة و هذا نظرا لعديد من المزايا التي تقدمها هذه الشركة.
- ✓ تحقيق التوازن الجهوية حيث تغطي جزء كبير من الإحتياجات الوسط.
- ✓ توفير مناصب شغل لكل طبقات المجتمع.
- ✓ تجنب هدر العملة الصعبة الموجهة لتغطية جزء من الطلب على مادة الإسمنت.

ثانيا: مراحل عملية إنتاج شركة الإسمنت:

يمر إنتاج الإسمنت بمراحل نوجزها فيما يلي:

إستخراج حجر الكلس، الطين، يتم إستخراجه بواسطة المتفجرات بالقرب من المؤسسة.

تكسير الحجر، تم تكسيره في آلة التكسير الحجر، حيث يتم تكسير الحجارة إلى قناة لا يتعدى 2.5 سم، مدة تكسير الكلس 5 أيام أما الطين فيوم واحد.

- ✓ التخزين ي المستودع hell de stokage حيث يتم نقل هذه المواد من المكسر إلى المستودع عن طريق الشريط الناقل، و من ثم تخزين كومتين من الكلس كل كومة بها 3500طن، و واحد من الطين بها 3500 طن.
- ✓ طحن و تكسير الرمل الذي تم الحصول عليه من بوسعادة و تراب الحديد حيث يتم تزويد بهذا الأخير من تنس ثم الطحن في مكسرة المواد الأولية.
- ✓ بعدها يتم إسترجاع بواسطة Pont gratteur.
- ✓ ثم يتم نقل هذه المادة غلى خزان خاص بها tremie يوجد تحت كل خزان deseur وهذا الأخير الكمية المراد أخذها و تحدد هذه الكمية عن طريق التحاليل في المخبر.
- ✓ تنقل جميع هذه المواد عبر الشريط الناقل إلى المصلحة Brogeur حيث تتم طحنها جيدا.
- ✓ تنقل المواد المطحونة إلى خزانات التجنيس، حيث توجد خزانات سعة كل واحدة 8000 طن.
- ✓ بعدها ينقل المزيج إلى الفرن، حيث يتم تسخين من المزيج تدريجيا من 3000° إلى 6000° ليدخل بدرجة الحرارة تقدر ب 950° ثم يتم الطهي داخل الفرن أين تصل درجة الحرارة إلى 14500 لتشكل لنا مادة سميت الكلنكلر و هو إسمنت نصف مصنع.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (2015-2017)

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزامها بتواريخ إستحقاقها من جهة، و بمدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها و توسيعه من جهة أخرى ما يضمن لها البقاء و الإستمرار و ذلك بإستخدام المعلومات المتحصل عليها من نشاط المؤسسة و لتقييم اداء مؤسسة الإسمنت و كذلك قياس مدى إستعداد المؤسسة في مواجهة إلتزامها عند حلول أجال إستحقاقها، و قدرته على تحقيق مردودية مناسبة تساعدها على القيام بنشاطها و توسيعها، نقوم بتحليل وضعية المالية و ذلك بالإعتماد على اهم النسب و المؤشرات المالية، إضافة إلى إستخدام المعلومات المحاسبية و المالية المتاحة خلال الفترة (2015-2017).

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت سور الغزلان لفترة (2015-2017)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة المؤسسة لأي مؤسسة اقتصادية من خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت سور الغزلان لفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2017، المتمثلة في الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج .

أولا: عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة الإسمنت سور الغزلان (2015-2017):

كما هو معروف فإن الميزانية المحاسبية، تتكون من جانبين أساسيين هما : أصول وجانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل علها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل في مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، و عليه نقوم من خلال هذا الفرع بعرض ودراسة الميزانية المحاسبية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2017 بالتطرق لكل من جانبي الأصول و الخصوم على حدى.

الجدول رقم (09): جانب الأصول الميزانية المحاسبية مؤسسة الإسمنت سور الغزلان (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	المبلغ الصافي		
	2015	2016	2017
الصول الغير جارية			
فارق بين الإقتناء – المنتوج الإيجابي و السلبي			
تثبيتات معنوية	14947153,56	12782353,25	11870969,60
تثبيتات عينية			
• ارض	610545550,72	586974076,88	585138935,49
• مبان	67872028,17	76640720,55	81312684,18
• تثبيتات عينية اخرى	1452504541,74	3259770627,66	3249516743,97
تثبيتات ممنوح إمتيازها			
تثبيتات جارية الانجاز	2126257871,72	790439895,50	943913020,30
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى و حسابات ماحقة دائنة بها			
• سندات أخرى مثبتة		300000000	300000000
• قروض و اصول اخرى غير جارية	15633331,61	30424450,44	50455071,58
• ضرائب مؤجلة على الاصل	107159164,04	133750395,57	192521947,27
مجموع الاصول الغير جارية	4394919641,56	5190782519,85	5414729372,39
الاصول الجارية			
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	2605291766,05	2500722089,00	2893402022,13
الحسابات الدائنة و الاستخدامات المماثلة			
• الزبائن	43628437,11	168770574,62	72278672,73
• المدينون الاخرون	305197679,13	42652440,97	73542704,27
• الضرائب و ما شابها	447794278,19	289358262,54	360856170,03
حسابات دائنة اخرى و إستخدامات مماثلة			
الموجودات و ماشبهها			
الاموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	2874349512,82	3581995486,67	4443626820,27
مجموع الاصول الجارية	6276261673,30	6583498853,8	7843706389,43
المجموع العام للأصول	10671181314,86	11774281373,65	13258435761,82

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة (الملاحق 1،2،3)

لاحظ من خلال الجدول جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة ما يلي:

من خلال السنوات المدروسة (2015،2017) أن هناك إرتفاعا في الأصول غير الجارية مثبتة بقيمة 300000000 دج و كذا سنة 2017 بنفس القيمة ، إرتفاع أيضا في الضرائب المؤجلة على الأصل خلال السنوات المدروسة على الترتيب، إرتفاع قيمة التثبيتات العينية الأخرى لتصل إلى 3249516743.97 دج سنة 2017 بعد أ، عرفت إرتفاعا من 2015 إلى 2016 كل هذا إلا أن هناك بعض الإنخفاظات الطفيفة في الأراضي التثبيتات المعنوية إذ أنها لا تؤثر بشكل كبير على الأصول غير الجارية للمؤسسة.

و نلاحظ أيضا بالنسبة للأصول الجارية خلال السنوات المدروسة 2015، 2016، 2017 أن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ تشهد تذبذبا ملحوضا راجعا طبعا إلى طبيعة المؤسسة بإعتبارها مؤسسة صناعية، حيث قدرت سنة 2015 ب 2605291766.05 و إنخفضت إلى 250072289 سنة 2016، لترتفع بعدها إلى 2893402022 سنة 2017، و هذا بسبب إنتعاش مخزونات المؤسسة أين بلغت ذروتها في السنة الأخيرة

و الملحوظ في مجموع قيمة الزبائن و المدينون الآخرون و الضرائب و ما شابهها و التي تعرف في الميزانية المالية بقيم قابلة للتحقيق أن هنالك إنخفاظا محسوسا في السنتين الأخيرتين مقارنة ب 2015، حيث قدرت ب 7979172000.27 لتتدنى قيمته بين 500781278.67 و 506677546.53 ، هذا إن دل على شيء فغنه يدل على أن سياسة التحصيل في المؤسسة تراجع، لابد و أن الإرتفاع الظاهر في الأصول الجارية للمؤسسة سببه الخرينة، حيث سجلت هذه الأخرى إرتفاعا قفي 2016 و 2017 مقارنة سنة 2015 أين قدرت ب 2874349512.82 لترتفع ل 3581995486.67 ، ثم إلى 443626820.27 نهاية 2017، و هذا ما يطرح التساؤل حول التحصيل الزبائن و المدينون الآخرون و الضرائب و ما شابهها و الخزينة.

الجدول رقم (10): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية مؤسسة الإسمنت سور الغزلان (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الموال الخاصة			
• راس مال تم اصداره	1900000000,00	1900000000,00	1900000000,00
راس مال غير مستعان به			
• علاوات و احتياطات احتياطات مدمجة (1)	5718784215,23	6451297184,65	7392917481,03
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
• نتيجة الصافية/حصة المجمع 1	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38
• ترحيل من جديد		-251003860,66	-197310352,72
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع (1)	8599647184,65	9694492481,03	11026937656,69
الخصوم الغير جارية			
قروض و ديون مالية	91509817,00		
• ضرائب مؤجلة و مرصود لها		1116250,00	1116250,00
ديون أخرى غير جارية			
• مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	536995600,20	497486328,34	622607484,43
مجموع الخصوم الغير جارية	655505417,20	498602578,34	623723734,43
الخصوم الجارية			
• موردون و حسابات ملحقة	652170507,16	510606465,59	288416901,07
• ضرائب	283140028,02	424602418,64	457114532,09
• ديون اخرى	480718177,83	645977430,05	862242937,54
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية	1416028713,01	1581186314,28	1607774370,70
مجموع العام للخصوم	10671181314,86	11774281373,65	13258435761,82

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة (الملاحق 4 ،5 ،6)

نلاحظ من خلال الجدول جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الإسمنت لسور الغزلان بالبويرة ما يلي:

من خلال السنوات المدروسة 2017/2016/2015 أن هناك إرتفاعا في رؤوس الأموال الخاصة حيث قدرت في سنة 2015 ب 8599647184.65 لترتفع بعدها إلى 969449248103 سنة 2016، لتبلغ ذروتها نهاية 2017 إذ قدرت ب 11026937656.69 ، و هذا يعود أساسا إلى الزيادة في الإحتياطات و كذا الزيادة في النتيجة.

كما نلاحظ وجود تذبذب في الخصوم غير الجارية في السنوات المدروسة (2015، 2016، 2017) حيث قدرت سنة 2015 ب 655505417.20 لتنخفض سنة 2016 إلى 49860257834 لترتفع بعدها إلى 623723734.43 سنة 2017، هذا راجع إلى سداد الدين 2015في 2017 يعود إلى زيادة التزامات المؤسسة الناتجة عن الضرائب المؤجلة و المرصودة بقيمة 11116250.00.

الخصوم الجارية هي الأخرى شهدت إرتفاعا، حيث بلغت سنة 2016 ب 1581186314.28 مقارنة سنة 2015 و التي قدرت ب 1416028713.01 و تغير طفيف سنة 2017 هذا نتيجة لزيادة ديون المؤسسة إتجاه مورديها أو دائنيها ، و إنخفضت نتيجة لسياسة المؤسسة في سداد موردتها.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2016-2017):

يعتبر جدول حسابات النتائج لمؤسسة الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد ارادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما،و فيما يلي جدول حسابات النتائج لمؤسسة الإسمنت سور الغزلان خلال الفترة 2016-2017.

الجدول رقم(11): جدول حسابات النتائج مؤسسة الإسمنت سور الغزلان للفترة(2016-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
المبيعات و المنتجات الملحقة	4932177882,20	6022388020,17	6734358537,65
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-49161628,99	-218976077,19	78563329,05
الانتاج المثبت		92395180,54	
إعانات الإستغلال	25404848,63		
1-انتاج السنة المالية	4908421071,84	5895807123,52	6812921866,70
المشتريات المستهلكة	-1184542328,03	-1646245163,73	-1933350887,72
الخدمات الخارجية و الاستهلاك الاخرى	-1013904835,69	-804202102,50	-831142179,85
2-استهلاك السنة المالية	-2198447163,72	-2450447266,23	-2764493067,57
3-القيمة المضافة للاستغلال 1+2	2709973908,12	3445359857,29	4048428799,13
اعباء المستخدمين	-711229035,98	-785323126,87	-909350881,84

الضرائب و الرسوم	-109894016,35	-121020865,72	-152661014,91
4-اجمالي فائض الاستغلال	1888856569,22	2539015864,70	2986416902,38
المنتجات العملياتية الاخرى	38304727,82	44597953,81	49811806,61
الاعباء العملياتية الاخرى	-18922452,82	-29902533,28	-17096220,51
مخصصات لاهتلاكات و مؤونات و خسارة القيمة	-658239227,81	-613601457,4	-719642986,71
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	65765667,04	59015865,84	45616359,81
5- النتيجة العملياتية	1315765569 ,22	1999125693,63	2345105861,58
المنتوجات المالية	4383877,16	9367381,85	23616888,67
الاعباء المالية	-5626301,72	-1195822,97	-8296672,57
6-النتيجة المالية	-1242424,56	8171558,88	15320216,10
7-النتيجة العادية قبل الضرائب 6+5	1314523144,66	2007297252,51	2360426077,68
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-252688026,00	-348573077,00	-378867101,00
اضرائب المؤجلة	-25811567,02	25474981,53	58771551,70
مشاركة العمال	-55160582,22	-90000000,00	-109000000,00
مجموع منتجات الانشطة العادية	5016875343,06	6008788325,02	6931966921,79
مجموع اعباء النشطة العادية	-4036012373,64	-4414589167,98	-5000636393,41
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38
العناصر الغير عادية - المنتوجات-	/	/	/
العناصر الغير عادية - الاعباء-	/	/	/
9-النتيجة الغير عادية	/	/	/
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة (الملاحق 7، 8، 9)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة الغير العادية،وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-).

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية بإستخدام النسب المالية

يهدف الحصول على الميزانية المختصرة لمالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة (2015-2017)، ننطلق من الميزانية المحاسبية المالية الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث، و تبعا لمبدأ ترتيب عناصر حسب درجة السيولة، و كذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى الإعتماد على المعلومات المستمدة من المؤسسة يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

الجدول رقم(12) :الميزانية المالية المختصرة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان جانب الأصول للفترة(2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيانات	2015	2016	2017
الأصول الثابتة			
مجموع الأصول الثابتة	439491964,56	5190782519,85	5414729372,39
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	2605291766,05	2500722089,00	2893402022,13
القيم القابلة للتحقق	796620394,43	500781278,13	506677546,53
القيم الجاهزة	2874349512,82	3581995486,67	4443626820,27
مجموع الأصول المتداولة	6276261673,30	6583498853,80	7843706389,43
مجوع الأصول	10671181314,86	11774281373,65	13258435761,82

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة (الملاحق 7، 8، 9)

الجدول رقم(13) :الميزانية المالية المختصرة مؤسسة الإسمنت سور الغزلان جانب الخصوم للفترة (2015-2017) وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيانات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	8599647184,65	9694492481,03	11026937656,69
ديون طويلة الأجل	655505417,20	498602578,34	623723734,43
مجموع الأموال الدائمة	9255152601,9	10193095059,3	11650661391,12
ديون قصيرة الأجل	1416028713,01	1581186314,28	1607774370,70
مجموع الخصوم	10671181314,86	11774281373,65	13258435761,82

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على التقارير المالية للمؤسسة

أولا: نسبة هيكلة الخصوم:

سنستعرض من خلال الجدول الموالي لأهم نسب الهيكلة المالية للمؤسسة (2015-2017) و التي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم (14): بعض نسب الهيكلة المالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	**الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة**	2,11	1,96	2,15
نسبة الإسقلالية المالية	**أموال خاصة/ مجموع الخصوم**	0,81	0,82	0,83
نسبة قابلية السداد	**مجموع الديون/ مجموع الأصول**	0,19	0,18	0,17
نسبة المديونية العامة	**مجموع الديون/ الأموال الخاصة**	0,24	0,21	0,20
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة	**ديون قصيرة الأجل/الأموال الخاصة**	0,16	0,16	0,15

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم المؤسسة أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاثة 2015، 2016، 2017، ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة و تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش امان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل به الاصول المتداولة.

بالنسبة للإستقلالية المالية لمؤسسة الإسمنت لسور الغزلان الفترة المدروسة (2015-2017)، نجد أن نسبتها تتراوح بين 81 % إلى 83 % و هي وحدة مقارنة مع النسبة المعيارية التي تقدر ب 50 % ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا حيث إستطاعت تغطية ديونها بواسطة أموالها الخاصة.

نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من تقييم التي يمنحوها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة، فنلاحظ أن مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان خلال الفترة المدروسة (2015-2017) نسبة قابلية السداد في كل سنة في إنخفاظ فكلما إنخفظت تزيد من فرصة المؤسسة في الحصول على قروض في حالة طلبها فإن مؤسسة الإسمنت في أريحية تامة بالنسبة لدائنها.

نسبة المديونية العامة تعبر عن مقارنة أموال الإستدانة مع الأموال الخاصة فنلاحظ في كل سنة في إنخفاظ يعني أن المؤسسة لا تعتمد على ديونها أي لا تحصل على ديون كثيرة، بل تعتمد على أموالها الخاصة.

نسب المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمؤسسة و حالة مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان خلال الفترة المدرسة من سنة 2015 إلى 2016 كانت ثابتة ثم إنخفظت سنة 2017 لإنخفاظ ديون قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب السيولة: من توضيح صورة الوضعية المالية المؤسسة خلال فترة الدراسة تقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها المتداولة خلال هذه الفترة و الجدول التالي يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

جدول رقم (15):نسب السيولة لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	**الأموال الدائمة/ الديون قصيرة الأجل**	4,43	4,16	4,88
نسبة السيولة المختصرة	**(الأصول المتداولة-قيم الإستغلال)/ديون قصيرة الأجل**	2,59	2,58	3,08
نسبة السيولة الفورية	**القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل**	2,03	2,26	2,76

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه عموما أن نسبة السيولة العامة تتراوح بين 4,16 و 4,88 خلال السنوات المدروسة (2015-2017) و هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأصيل، كما يدل أيضا على وجود درائس مال عامل موجب، هذه النسبة تدل على وجود سيولة معتبرة للمؤسسة لكن مقابل هذا الإرتفاع (أكثر من أربع مرات) يعني أن الديون قصيرة الاجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، هذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة (ديون طويلة الأجل سنة 2015 لتمويل العجز) و هذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة و من اجل الوصول إلى النسب النموذجية، يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

و نسبة السيولة المختصرة في السنوات المدروسية (2015-2017) تتراوح بين 2 إلى 3 مرات، هذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد إلتزامها القصير الأجل، و هي في وضعية مريحة، لإمتصاص الفائض في السيولة المختصرة عليها منح إمتيازات للزبائن بتمديد مهلة السداد و هذا ما ينعكس إيجابا على المؤسسة من خلال جذب أكبر عدد ممن الزبائن.

و فيما يخص نسبة السيولة الفورية بلغت 2 خلال السنوات المدروسة (2015-2017) كما مبين أعلاه و هذا إن دل على شيء فإنها يدل على أن المؤسسة في أريحية تامة بشأن سدادها لديونها قصيرة الأجل سيبولتها الفورية، و هذا أن المؤسسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها و عليها بإستثمار هذه الاموال من خلال شراء تثبيتات، سندات أسهم أو سداد قروض و ديون.

ثالثا: نسب هيكلة الأصول: من خلال دراسة هيكل أصول مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان نحاول الكشف عن الكيفية التي تتم وفقها إستخدام أصول المؤسسة.

جدول رقم (16): نسب هيكلة الأصول

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة الأصول الثابتة	**(الأصول الثابتة / مجموع الأصول) ×100**	4,43	4,16	4,88
نسبة الأصول المتداولة	**(الأصول المتداولة/ مجموع الأصول) ×100**	2,59	2,58	3,08

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان حافظت على تشكيلة الأصول خلال الفترة المدروسة (2015-2017)، حيث تتراوح نسبة الأصول الثابتة بين 40% و 44% من مجموع أصولها، كما هو الحال بالنسبة للأصول المتداولة حيث تتراوح بين 55% و 59 % من مجموع أصول المؤسسة.

رابعا: نسب المردودية: تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد و سنذكر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

1) المردودية الإقتصادية:

جدول رقم (17): نسب المردودية الإقتصادية للفترة (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38
مجموع الأصول (2)	10671181314,86	11774281373,65	13258435761,82
المردودية الإقتصادية (1/2)	0,09	0,13	0,14

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على التقارير المالية للمؤسسة

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في إستخدام الموارد لجلب الأرباح و يمكن بها تقدير كفاءة المشروع الإقتصادي و التي على أساسها يمك للمستثمر إتخاذ القرارات المناسبة، حيث أنها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول نلاحظها ملائمة و جيدة، حيث كانت في كل سنة في إرتفاع في سنة 2016 قدرت نسبة الزيادة ب 4% مقارنة مع السنة الماضية 2015، و قدرت نسبة زيادة في سنة 2017 ب 1% مقارنة مع السنة الماضية 2016.

2)المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) و المالية: و تحسب كما يلي:

جدول رقم (18): المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) و المالية للقترة (2015-2017)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38
رقم الأعمال خارج الضريبة (2)	4932177882,20	6022388020,17	6734358537,65
الأموال الخاصة (3)	8599647184,65	9694492481,03	11026937656,69
المردودية التجارية (1/2)	0,20	0,26	0,29
المردودية المالية (1/3)	0,11	0,16	0,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية جيدة و في تزايد مستمرة و هذه الزيادة سببها الزيادة النسبية في قيمة النتيجة الصافية، أما المردودية التجارية نلاحظها في إرتفاع من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة (2015-2017).

خامسا: القدرة على التمويل الذاتي: و نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (19): القدرة على التمويل الذاتي (CAF)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	980862969,42	1594199157,04	1931330528,38
مخصصات الإهتلاك (2)	-658239227,81	-613601457,44	-719642986,71
القدرة على التمويل الذاتي CAF (1/2)	322623741,61	980597699,6	121168541,7

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على التقارير المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث عرفت زيادة معتبرة 67 % أي ما يعادل 657973957,99 دج 2015 و 2016 في حين كانت الزيادة بين سنة 2016 و 2017 بنسبة 19 % ما يعادل 231089842,1 دج.

سادسا: نسبة القيمة المصافة و ربحية الإستغلال:

جدول رقم (20): نسبة القيمة و ربحية الإستغلال

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
النتيجة المصافة (1)	2709973908,12	3445359857,29	4048428799,13
رقم الأعمال خارج الضريبة (2)	4932177882,2	6022388020,17	6734358537,65
نتيجة الإستغلال (3)	1888856569,22	2539015864,70	2986416902,38
نسبة القيمة المضافة (1/2)	0,54	0,57	0,60
نسبة ربحية الإستغلال (3/2)	0,38	0,42	0,44

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على التقارير المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال جدول نسبة ربحية الإستغلال أن المؤسسة تتمكن من تحقيق فائض في الإستغلال و هذا سببه قيمة نتيجة الإستغلال التي كانت جيدة مقارنة برقيم الأعمال.

أما نسبة القيم و المضافة تستعمل لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

نعتمد في تحليلنا للتوازن المالي لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان على اهم مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل (FR)، إحتياج رأس المال العامل (BFR)، و رصيد الخزينة(T).

أولا:رأس المال العامل (FR): في هذا الوقت نحاول التطرق لأنواع رأس المال العامل، و هم على التوالي: رأس المال العامل الدائم، رأس المال العامل الخاص، و رأس المال العامل الصافي (الإجمالي).

1) رأس المال العامل الدائم للفترة (2015-2017)

يمكن تلخيص رأس المال العامل الدائم في هذا الجدول التالي :

جدول رقم (21) : رأس المال العامل الدائم

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة(1)	925515260,19	10193095059,3	11650661391,12
الأصول الثابتة(2)	4349419641,56	5190782519,85	5414729372,39
رأس المال العامل(1-2)	4860232960,3	5002312539,45	5002312539,45

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال جدول رأس المال العامل الدائم أنه موجب خلال السنوات المدروسة (2015-2017) و هذا ما يدل على أن الأموال الخاصة تمول و تغطي الاصول الثابتة، و منه يمكننا القول أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال هذه السنوات و هو عبارة عن هامش امان.

2) رأس المال العامل الإجمالي (الصافي في الجدول التالي):

جدول رقم (22): رأس المال العامل الإجمالي (الصافي)

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
قيم الإستغلال (1)	2605291766,05	2500722089,00	2893402022,13
قيم جاهزة (2)	2874349512,82	3581995486,67	4443626820,27
قيم قابلة للتحقيق (3)	796620394,43	500781278,13	506677547,03
رأس المال العامل (1+2+3)	6276261673,30	6583498853,80	7843706389,43

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال جدول رأس المال العامل الجمالي أنه موجب في السنوات المدروسة (2015-2017) و الإرتفاع الذي شهده في السنة الأخيرة نتيجة لإرتفاع القيم الجاهزة حيث أن الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أنا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة و تحديد مسار المؤسسة، أي في طريق النمو و التدهور لذلك فغن مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان حسب مؤشر رأس المال العالم الإجمالي في حالة نمو.

3) رأس المال العامل الخاص:

يعني هذا المؤشر بدراسة ذلك الجزء من الأصول الثابتة التي تغطيها المؤسسة بواسطة أموالها الخاصة و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

يمكن تلخيص رأس المال العامل الخاص في الجدول التالي:

جدول رقم (23) : حساب رأس المال العامل الخاص

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
أموال خاصة (1)	859964718,65	9694492481,03	11026937656,69
أصول ثابتة (2)	4394919641,56	5190782519,85	5414729372,39
رأس المال الخاص (1-2)	4204727543,1	4503709961,2	5612208284,3

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص لسنوات المدروسة المدروسة (2015-2017) موجب، و هذا ما يدل على ان المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق اموالها الخاصة دون اللجوء إلى الاموال طويلة الأجل، و هي في وضعية جيدة.

ثانيا: الإحتياج في رأس المال العامل BFR :

يعني هذا المؤشر بدراسة الإحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقيق التوازن المالي، و يحسب وفق العلاقة التالية:

الإحتياج في رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (الديون قصيرةالأجل + سلفات مصرفية)

يمكننا تلخيص الإحتياجات في رأس المال العامل في هذا الجدول التالي:

جدول رقم (24): حساب الإحتياج في رأس المال العامل

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
قيم الإستغلال (أ)	2605291766,05	2500722089,00	2893402022,13
قيم قابلة للتحقيق (ب)	796620394,43	500781278,13	506677547,03
مجموع (1)=(أ + ب)	3401912160,05	3001503367,1	3400079569,2
ديون قصيرة الأجل (ج)	1416028713,01	1581186314,28	1607774370,70
سلفات مصرفية (د)	–	–	–
مجموع (2) = (ج + د)	1416028713,01	1581186314,28	1607774370,70
إحتياج رأس المال العامل (1-2)	1985883447,5	1420317052,8	1792305198,5

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ في خلال الجدول أن الإحتياجات من رأس المال العامل موجبة في السنوات المدروسة (2015-2017) و هذا يعني أن الموارد تغطي الإحتتياجات، و المؤسسة بحاجة إلى الموارد خارج دورة الإستغلال، و يعود سبب التذبذب (إنخفاض ثم إرتفاع) إلى إنخاض قيمة القيم القابلة للتحقيق سنة 2016 كما أشرنا سابقا.

ثالثا: الخزينة T:

تعتبر الخزينة احد المؤشرات المالية التي تدرس التوازن لمالي الذي يعبر عن ميوعة الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة التصرف فيما حالا، و يحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر الخزينة = رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

مؤشر الخزينة = قيم جاهزة – سلفيات مصرفية

جدول رقم (25): حساب الخزينة T

وحدة القياس : دينار جزائري "دج"

البيان	2015	2016	2017
رأس المال العامل FR	4860232960,3	500231259,5	6235932018,7
إحتياجات رأس المال العامل BFR	1985883447,5	1420317052,8	1792305198,5
الخزينة :FR-BFR	2874349512,8	3581995486,7	4443626820,2

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الخزينة موجب في كل الفترة المدروسة بين (2015-2017) أي أن المؤسسة فائض في الأموال و عليها ب:

1. معالجة إلتزامتها إتجاه الموردين؛
2. تعظيم قيم الإستغلال؛
3. تحديد أجال الزبائن عن طريق تسهيلات الدفع؛
4. التوسيع في نشاط المؤسسة؛
5. زيادة شراء المواد الأولية و العلمية الإنتاجية؛
6. شراء إستمثارات جديدة؛
7. التوظيف المالي للفوائض (سندات، شهادات الإيداع .....).

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقييم أداء مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان – البويرة– لفترة 2015، 2016، 2017 و معرفة مدى تأثير جودة المعلومات المالية عليه، و ذلك من خلال إستخدام المؤشرات المالية من مؤشرات التوازن المالي و النسب، و تسليط الضوء على الخزينة، حيث إستعنا بالوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، و بعد إجراء التقييم تبين أن المؤسسة في وضعية مريحة جدا، و من أهم نتائج التقييم ما يلي:

- ✓ المؤشرات المالية موجبة و هذا يدل على الوضعية المريحة للمؤسسة .
- ✓ إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها سنة 2015 أثر بشكل طفيف على هيكل المالي.
- ✓ حققت المؤسسة فوائض في السيولة و لهم تستغلها، و بالتالي فهي سيولة مجمدة و هذا ليس في صالح المؤسسة.

الخـــاتمة

إن التطور الإقتصادي السريع الذي يشهده العالم أصبح يمثل عائق على المؤسسة الإقتصادية و لكي تفرض المؤسسة مكانتها يتوجب عليها معالجة أدائها المالي و تقييمه وفقا للفرضيات والأهداف المسطرة، و ذلك بإعتمادها على المؤشرات المالية المحاسبية و الإقتصادية و إستخدامها بطريقة تتفق مع حاجباتها و أهدافها لأنها الأخيرة لها تأثير خاص على قيمة و أداء المؤسسة.

و بما أن تقييم الأداء المالي هو أحد إهتمامات و أولويات المؤسسة، فعلى المؤسسة أن تقيمه بطريقة تتماشى مع التحديات المتزايدة و اللامتناهية التي تواجهها على الصعيد الداخلي و الخارجي ذلك بلإستخدامها الأمثل للمعلومات و علا هذا الأساس تعد المعلومة المالية عنصر رئيسي في دعم العمل و تقييم الأداء في المؤسسة، فيقدر ما تتوفر عليه هذه المعلومة من جودة و دقة و شمولية بقدر ما تزداد الرشادة في الأداء المالي داخل المؤسسة.

و بعد التعرف على مختلف جوانب المواضيع يمكننا إستخلاص النتائج التي توصلنا إليها، مع الرجوع إلى الفرضيات التي يسبق وضعها و ذلك يهدف معرفة صحتها أو خطئها مع إعطاء بعض الإقتراحات.

فبعد دراستنا للفصل الأول و الثاني و تشخيص الدراسة الحالة داخل المؤسسة، فإن جودة المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم و الإستغلال الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلة فإن البيانات مواد أولية خام دون معنى يتم تشغيلها لتصبح معلومات ذات معنى يتشكل بها نظام معلومات ذات معلومات مالية موثوقة فيها في تقييم الأداء المالي، تؤكد الفرضية الأولى جودة المعلومات المالية أساسا في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، فهي نابجة عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات.

أما فيما يخص الفرضية الثانية من أسباب تقييم الأداء المالي هو ضمان بقاء و إستمرارية المؤسسة فهذه فرضية صحيحة لأن من أحد أسباب تقيم الأداء المالي هو تحديد مستوى تحقيق لأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج و معالجتها، و المؤسسة تهدف من خلال قياس و مقارنة النتائج و معالجتاها ، و المؤسسة تهدف إلى تقييمه عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية و الخطة الموضوعة و ترشيد إستخدامات الموارد المتاحة و هذا يساهم في بقاءها و ضمان إستمراريتها.

أما الفرضية الثالثة فهي تؤكد علاقة دقة قياس جودة المعلومات و هي صحيحة لان درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و لاشك في انه كلما زادت دقة المعلومات توقعات مستقبلية، أي درجة الثقة التي تتصف بها المعلومات.

نتائج الدراسة:

1) النتائج النظرية: والمتمثلة في :

- ✓ تقييم الأداء المالي يسمح لنا بمعرفة المشاكل و الإنحرافات الموجودة بشكل دقيق؛
- ✓ تقييم الأداء المالي يحدد الصورة الحقيقية الصحيحة للوضع المالي للمؤسسة؛
- ✓ المعلومات المالية هي معطيات موضوعة و أرقام تخص المؤسسة و تختلف حسب طبيعة النشاط؛
- ✓ يجب أن تكون المعلومات المالية في المؤسسة موثوقة و دقيقة و شاملة و موضوعة؛

- ✓ يجب أن تكون المعلومات المالية ذات جودة عالية لتحقيق الرشادة و الأهداف المسطرة.

2) النتائج التطبيقية: والمتمثلة في :

- ✓ وضعية مؤسسة الإسمنت في حالة مربحة نظرا لان مؤشراتها المالية موجبة أي في حالة جيدة.
- ✓ كان لأموال الغير دور طفيف على الهيكل المالي للمؤسسة في تمويل أصولها سنة 2015 و ذلك لتأثرها بها.
- ✓ وجود فوائض مالية من (سندات ، شهادات الإيداع و غيرها) ما وجب على المؤسسة توظيفها.
- ✓ وجود فوائض في السيولة للمؤسسةو لم تتطرق المؤسسة لإستغلالها و هذا ما يبين لنا أنها سيولة مجمدة و ذلك ليس في صالح المؤسسة.

الإقتراحات:

1. على المؤسسة معالجة إلتزاماتها إتجاه الموردين؛
2. تحديد أجال الزبائن عن طريق تسهيلات الدفع و وضع تحفيزات؛
3. توسيع المؤسسة في نشاطها؛
4. زيادة شراء معدات و آلات حديثة و المواد الأولية والعملية الإنتاجية؛
5. شراء إستثمارات جديدة؛
6. توفير يد عاملة أكثر لزيادة الإنتاجية أكثر.

أفاق البحث:

على الرغم من إلمام جميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع و لم تستطع إعطاء جميع الحلول للمشاكل التي ترتبط به إلا أن قيمته تكمن في كونه حلقة من سلسلات الأبحاث التي تناولت الإشارة إلى أثر وجود المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي بما يخدم أهداف المؤسسة لذا يجب أن تستكمل هذه السلسلة بأبحاث أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

بالعربية:

1. إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعة للنشر، مصر ، 2000.
2. إبراهيم محمد المحاسبة، **إدارة و تقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير للنشر التوزيع، البحرين، 2013، ص104.
3. أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الإستراتيجي**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996.
4. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسير المالي: الإدارة المالية** ، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن.
5. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الإستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
6. بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي و تحليل الإستغلال** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1997.
7. ثائر القدومي، سامر بركات، **انظمة المعلومات المالية و الصيرفية** ، الشركة العربية المتحدة للتشويق و التوريدات، 2010..
8. حمدي أبو النور السيد عويس ، **نظم المعلومات و دورها في صنع القرار الإداري** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
9. حمزة محمود الزبيدي، التح **ليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004
10. سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، الطيوزي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996.
11. سليم إبراهيم الحسينة، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
12. سيد سالم عرفة، **نظم المعلومات التسويقية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
13. طلال محمد علي الج جاوي، حيدر على المسعودي، **المحاسبة المالية** ، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق، 2014.
14. عاشور كنوش، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
15. عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي و دراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
16. عبد الفتاح إبراهيم زربية و آخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011.

17. عبد اللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحسوبة و علم إتخاذ القرار** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.

18. عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، **أصول المحاسبة المالية** ، الجزء 2، دار المسيرة للنشر . و التوزيع و الطباعة، عمان، 2005.

19. عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم تكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، 2011، ص ص 85-86.

20. علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، 2003.

21. علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني ، **الحكومة المؤسسة و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

22. عمر بوخزار، **مبادئ المحاسبة التحليلية**، مطبعة مزيان، الجزائر، 1988.

23. فايز جمعة النجار،**نظم المعلومات الإدارية – منظور إداري**، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010م.

24. فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

25. فريد كورتل، لحمر حكيمة، **نظم المعلومات التسويقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،

26. كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ،1997.

27. مجيد الكرخي، **تقوم الاداء بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر التوزيع، عمان، 2007م.

28. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

29. محمد الفيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية و البنوك و شركات التأمين** ، الدار الجامعية، لنبان ، 1990.

30. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، **الإدارة المالية: مدخل القيمة– إتخاذ القرارات، الدار الجامعية** ، الإسكندرية، 2010.

31. محمد عواد الزيادات، **إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008م.

32. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

33. محي الدين عبد الرزاق خمرة، **أساسيات التحليل المالي** ، دار الأعصار العلمي للنشر و التوزيع، الأردن، 2017.

34. معالي فهمي حيدر، **نظم المعلومات، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ، الدار الجامعة للنشر و التوزيع، سنة 2002.

35. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، **نظم المعلومات الإدارية النظرية– الأدوات– التطبيقات** ، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر.
36. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية و تقييم الأداء** ، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994.
37. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، مطبعة مداني (بوفاريك)، 1990.
38. ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991.
39. نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.
40. نوري منير،**نظم المعلومات المطبق في التسيير** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

بالفرنسية:

1- Stephane Griffiths, gestion financière, édition Chihab, Alger.
2- Jack Malilles, Michel Remillere " Analyse Financière de entreprise " 6éme édition, Dunod, Paris 1992.

مذكرات :

1. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية** ، رسالة الماجيستر (غير منشورة)، في علوم تسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علوم التسيير،تخصص محاسبة.
2. بن خروب جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، كلية الإقتصاد ، قسم تسيير مالية، 2008-2009.
3. حسين لبيهي، **التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكر ماجستير، علوم التسيير** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1994، ص39..
4. حواس صالح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** ، أطروحة طكنورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
5. عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبة في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة شركات**، أطروحة الدكتوراه ، جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الإقتصادية، علوم تجارية الحصص مالية و محاسبة، 2017-2018.
6. مصطفى يوسف سربسي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، 2011.
7. ناصر محمد على الج هلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008-2009.

مجلات و مؤتمرات:

1. حمزة محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر** ، مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة، الجزائر، النظام المحاسبي المالي، SCF، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
2. عياش فارس، مناع رحمة، **أثر المعلومات في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان المالي** ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018.

محاضرات و السلسلات العلمية :

1. حسين سهيب، عثمان يخلف، **محاضرات في التسيير المالي و التحليل المالي** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. علجيمي حسن لخلف، **السلسة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير** ، التسيير المالي و التحليل المالي، الجزء الأول، 1997.

الجرائد:

الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية، القانون 70-11، العدد 19، 2009.

الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية، الصادرة في :2008/05/28، العدد 27 المواد 12-19.

المواقع :

1- www.mozn-wscdn.ampproject.org.